مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٦٨**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بوريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-62385 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل، وجمهورية إيران الإسلامية، وفنلندا، وكوبا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غلرمان (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلون البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، التي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/904، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدي الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.“

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في النظر في البند، وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ويستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): لقد شهدنا في الشهر المنصرم تصعيدا خطيرا في أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن تطورات سياسية في إسرائيل، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة وفي لبنان، تكاد جميعها تقريبا تؤثر سلبا على آفاق السلام والاستقرار في المنطقة.

وحدثت مواجهات حادة بين قوات الدفاع الإسرائيلية والمتشددين الفلسطينيين، في الوقت الذي تدخل العملية العسكرية الجارية التي تنفذها قوات الدفاع الإسرائيلية

في غزة شهرها السادس. وتستهدف العملية وقف ما يشنه المتشددون الفلسطينيون من هجمات بالصواريخ على أهداف مدنية إسرائيلية. وأحيط المجلس علما بالفعل بشأن الأحداث المأساوية التي وقعت في بيت حانون، حيث تخلل أسبوع كامل من الغارات الإسرائيلية هجوم بالمدفعية قتل فيه أكثر من ٢٠ مدنيا فلسطينيا. وفضلا عن العدد الكبير من الخسائر في الأرواح الذي خلفته عملية قوات الدفاع الإسرائيلية في بيت حانون، فقد ألحقت أضرارا بالبنية التحتية المحلية تقدر بـ ٣,٧ مليون دولار، وفقا لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما يعلم المجلس، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة، قرارا بشأن بيت حانون (القرار دإط - ١٠/١٦)، الذي يتضمن طلبا إلى الأمين العام بأن يرسل بعثة لتقصي الحقائق ويقدم تقريرا خلال ٣٠ يوما.

أما في الضفة الغربية وغزة، فقد قتل ما مجموعه ١٢٨ فلسطينيا على الأقل وأصيب ما يزيد على ٣٨٠ آخرين في الشهر الماضي، بمن فيهم ١٩ طفلا على الأقل. وقتل جندي ومدني إسرائيليان، ووردت تقارير عن وقوع العديد من الإصابات.

وخلال هذا الشهر، أطلق المتشددون الفلسطينيون أكثر من ٣٠٠ من الصواريخ وقذائف الهاون على منطقة غرب النقب، أطلق العديد منها بينما كانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز هاربر، تزور سديروت في وقت سابق من اليوم. وقد أسفر إطلاق الصواريخ عن مقتل شخص واحد ووقوع العديد من الإصابات، وخلف أضرارا بالغة. وأغلقت المدارس في المنطقة بصورة متقطعة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وتحملت بلدة سديروت بصفة خاصة العبء الأكبر لهذه الهجمات العشوائية. وأعربت إسرائيل أيضا عن قلقها إزاء مواصلة تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى غزة، مما يمكن المتشددين من مواصلة شن هجماتهم على الأهداف الإسرائيلية، وربما تكثيفها.

وواصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء المفاوضات بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية، ويبدو أنه تم التوصل الآن إلى تفاهم من حيث المبدأ على عناصر وبرنامج حكومة جديدة. وأعلن رئيس الوزراء هنيه، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عن استعداده لتقديم استقالته من منصب رئيس الوزراء ''لإفساح المجال لرفع الحصار ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني''. وعقد الرئيس عباس كذلك اجتماعا مع ممثلي فصائل فلسطينية أمس بغية الاتفاق على وقف الهجمات التي يشنها المقاتلون على الأهداف الإسرائيلية، مقابل وقف إسرائيل لهجماتها.

وعلى الرغم من التقدم المشار إليه، فإن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق كامل بشأن تشكيل الحكومة ليس وشيكا بالضرورة. فالمفاوضات تنطوي على عدد من المسائل العالقة، بما فيها الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي ما زال أسيرا في غزة. ومن المتوقع ألا يعين رئيس الوزراء الفلسطيني المقبل بصورة رسمية إلا بعد التوصل إلى اتفاق كامل.

والأزمة المالية التي لم يسبق لها مثيل التي تواجهها السلطة الفلسطينية تخيم على أفق هذه المفاوضات السياسية. ولم تتسلم السلطة الفلسطينية إلا ٥٠٠ مليون دولار في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر، أي ما يمثل ٤٠ في المائة فحسب من إيراداتها في الفترة ذاتها من السنة الماضية. واستمرت فاتورة الأجور في الازدياد، شأنها شأن الديون، مما يدلل على عدم سداد المستهلكين للفواتير. والسبب الأساسي في انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية هو رفض إسرائيل دفع عوائد من الضرائب غير المباشرة التي تحصلها لحساب السلطة الفلسطينية، والتي تبلغ قرابة نصف بليون دولار.

وأسهمت الأزمة المالية في انخفاض خطير في إيصال الخدمات العامة. ولا تزال أغلبية كبيرة من المدارس العامة في الضفة الغربية مغلقة، ولا تقدم مرافق الصحة العامة في الضفة الغربية سوى العلاج في حالات الطوارئ والمعالجة الكيميائية وغسيل الكلى. ونضبت مخزونات الأدوية الأساسية والمواد الطبية المستهلكة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعوق نقص الكهرباء عمل المراكز الصحية في غزة.

وإذ انتقل إلى التطورات السياسية الإسرائيلية، فقد مضى رئيس الوزراء أولمرت في تعزيز ائتلافه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بضم ”حزب إسرائيل بيتنا“ إلى الحكومة وبتعيين أفيغدور ليبرمان، رئيس الحزب، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا مسؤولا عن الشؤون الاستراتيجية. وسبب هذا التعيين قلقا في معسكر السلام في إسرائيل وذعرا وسط الفلسطينيين.

وقام رئيس الوزراء أولمرت بزيارة للولايات المتحدة هذا العام وأجرى محادثات مع مسؤولي الحكومة في واشنطن بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي ما يتعلق بالتنقل والعبور، أود أن اذكر انه قبل عام، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم إبرام الاتفاق بشأن التنقل والعبور. وظل محدودا تنفيذ ذلك الاتفاق، المقصود به تعزيز التطور الاقتصادي السلمي وتحسين الحالة في قطاع غزة. وبالرغم من وضع مراقبين تابعين للاتحاد الأوروبي في المراكز، لم يفتح معبر رفح بين غزة ومصر سوى بنسبة ٥٨ في المائة من الساعات المقررة لفتحه في العام الماضي وبنسبة ٩ في المائة للوقت المقرر منذ حزيران/يونيه هذا العام. ولم يفتح معبر كارني إلا بنسبة ٤٤ في المائة من الساعات المقررة لفتحه، مع تغيير ساعات فتحه على أساس يومي تقريبا.

وأهداف صادرات غزة، التي حددها الاتفاق بـ ١٥٠ شاحنة في اليوم بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، لترتفع إلى ٤٠٠ شاحنة في اليوم بحول نهاية عام ٢٠٠٦، ظلت مجرد أهداف. وخلال العام الماضي، لم يسمح للفلسطينيين سوى بتصدير ١٨ حمولة شاحنة من المنتجات في اليوم، وهي جزء ضئيل حتى من هدفي الحد الأدنى للصادرات. والجدير بالذكر هنا أن الأهداف حسبت على أساس الحد الأدنى لمستويات الصادرات اللازمة لمنع المزيد من تدهور الاقتصاد الفلسطيني ومعاناة السكان.

ولم يسمح لأي عامل فلسطيني بالعبور على معبر إريز للحصول على وظائف في إسرائيل منذ آذار/مارس ٢٠٠٦، ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم بشأن قوافل الحافلات والشاحنات بين غزة والضفة الغربية. وبالمثل، لم يتم الإبلاغ عن إحراز أي تقدم بشأن الخطط المتعلقة ببناء الميناء البحري والميناء الجوي. وبعد عام على التوقيع على الاتفاق، لم تقدم حكومة إسرائيل بعد خطتها لتخفيض تدابير الإغلاق الداخلي في الصفة الغربية. وفي الواقع، ازداد عدد العوائق من ٤٠٠ قبل عام إلى ٥٤٢ اليوم، والعديد من هذه العوائق يقوم عليها جنود.

وهذا الشهر، أفادت تقارير الصحافة الإسرائيلية بأن حكومة إسرائيل ومجلس المستوطنين اتفقا على خطة لإخلاء ١٥ مخفرا أماميا غير قانوني، والإخلاء جزئيا لأربعة مخافر أمامية والتصديق القانوني على ثمانية مخافر أمامية. ولكن ذلك التقرير لم يجد تأكيدا رسميا. وإصدار نفي رسمي من شأنه أن يبدد أي انطباع قد يتردد بان الحكومة تعتزم التصديق على إنشاء ثماني مستوطنات جديدة خلافا للاتفاقات السابقة. وبالرغم من النية المعلنة للحكومة في إخلاء المخافر الأمامية وفقا لخريطة الطريق، لم يتم حتى اليوم اتخاذ أي إجراء في ذلك الصدد. وعدم اتخاذ إجراء لتجميد النشاط الاستيطاني استجابة للنداءات المتكررة للمجموعة الرباعية مسألة تثير

قلقا بالغا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النشاط يحدث تأثيرا مباشرا وبعيد المدى على النقل والعبور: والعديد من العوائق أمام تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية تقام بالدرجة الأولى لتوفير الأمن للمستوطنات غير القانونية على النقيض من رصد التنقل إلى داخل إسرائيل الأصلية.

كما أن إسرائيل تواصل تشييد الحاجز. وتقرير الأمين العام (A/ES-10/361) عن إنشاء سجل للأضرار المتصلة بتشييد الجدار، تم تقديمه للجمعية العامة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويقدم التقرير الإطار المؤسسي المطلوب لسجل الأضرار، الذي طلبت إنشاءه الجمعية العامة.

وأنتقل الآن إلى التطورات الجارية في لبنان. فما زالت الحالة الأمنية في لبنان تتدهور. وفي وقت مبكر اليوم، قتل رجال مسلحون بيار الجميل، وزير الصناعة في لبنان واحد قادة تحالف ١٤ آذار/مارس، بإطلاق النار على موكبه الذي كان يمر خلال ضاحية مسيحية بالقرب من بيروت. وحصل هذا الاغتيال في خضم بيئة سياسية متزايدة التعقيد. وفي الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، انخرط القادة السياسيون اللبنانيون في عملية للمشاورات الوطنية ابتدرها رئيس البرلمان نبيه بري. وفي أربع جلسات، ناقش القادة المسائل السياسية التي تواجه البلد ولكنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء. وأدى ذلك بعد أيام إلى أن يستقيل من الحكومة خمسة وزراء شيعة ووزير مسيحي واحد.

ونرى، مع خطر تزايد العنف الذي يلوح في الأفق السياسي اللبناني، أنه يتحتم على الأطراف أن تبذل أقصى ما في وسعها للعمل معا من أجل لبنان بغية إحراز تقدم نحو الأهداف السياسية والاقتصادية - الاجتماعية الهامة التي تنتظر التحقيق. وتحقيقا لهذه الغاية، ما زال الممثل الشخصي للأمين العام للبنان، غاير بيدرسين، يشجع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

وما زال وقف أعمال القتال مع إسرائيل ثابتا، مع عدم وقوع انتهاكات كبيرة للخط الأزرق. ولكن عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية اليومية تقريبا والاستفزازية في أغلب الأحيان فوق لبنان، بما في ذلك القيام بطلعات هجومية وهمية على قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ما زالت مستمرة بالرغم من النداءات المتكررة من الأمم المتحدة لوقف هذه الانتهاكات.

وانسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من المناطق المحيطة بقرية غجر. وما زال الاجتماع الثلاثي الأطراف بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يوفر منتدى بناء، في جملة أمور، منها ما يتعلق بالحالة الخاصة بقرية غجر، وجميع الجوانب ما زالت متفائلة بأنه يمكن تحقيق استكمال الترتيب الأمني المؤقت لقرية غجر في المستقبل القريب. وبطبيعة الحال، سيقدم الأمين العام إلى المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تقريرا أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره عن إنشاء محكمة ذات طابع دولي عملا بالقرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦). وفي ذلك الصدد، خاطب المستشار القانوني، السيد نيكولاس ميشيل، المجلس أمس.

ولقد شهدنا شهرا آخر لأعمال العنف في الشرق الأوسط، وشهر من المؤكد أنه سيذكر، بسبب المأساة التي وقعت في بيت حانون ، بوصفه ساعة مظلمة في هذا الصراع الطويل للغاية. ومرة أخرى، يعاني المدنيون على كلا الجانبين من جراء الصراع. ويندب الفلسطينيون مقتل أو جرح أكثر

من ٢٤٠ من الأصدقاء والأقارب في بيت حانون، التي عصفت بها عمليات التوغل الإسرائيلية المتكررة. وعلى بعد مسافة لا تتجاوز بضع كيلومترات، في مدينة سيدروت الإسرائيلية، يشعر الإسرائيليون بالحزن على مقتل شخص واحد وإصابة ١٤ شخصا آخر بجراح نتيجة لنيران الصواريخ الفلسطينية.

وتبرز الحوادث التي وقعت هذا الشهر مرة أخرى حقيقة أن هذا الصراع لا يمكن تسويته من خلال الوسائل العسكرية. ومرة أخرى، نعترف "اعترافا تاما" بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، طالما تمت ممارسة هذا الحق وفقا للقانون الدولي. ولكن عمليات التوغل في داخل بيت حانون أسفرت عن سقوط عدد هائل من القتلى من غير المقاتلين، وكشفت بشكل واضح الاستخدام المفرط للقوة. وإضافة إلى ذلك، نتجت عن العنف المفرط زيادة في إطلاق الصواريخ على إسرائيل، بالرغم من أن الغرض من العملية كان وقف تلك الهجمات. وتلك الأعمال والأعمال المضادة تؤدي إلى اشتداد الغضب على إسرائيل، بين الفلسطينيين وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط على السواء. وهي تؤدي إلى تصاعد الرفض للاحتلال المستمر، على ما يبدو بدون نهاية تلوح في الأفق. وفي ضوء هذه النتائج، من العسير أن نشهد فعالية تلك العمليات. كما أن إطلاق الصواريخ الفلسطينية، الخاطئ قانونيا وأخلاقيا، يؤدي إلى نتائج عكسية. ولن يتم إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧ من خلال الهجمات العشوائية على المدنيين الإسرائيليين.

ومن الأهمية الحيوية بمكان العودة إلى المسار السياسي. ويلزم أن يتلقى الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء تأكيدات بأن أفق الحل الفعلي للصراع ليس مسدودا. وتتشكل مبادرات جديدة من المجتمع الدولي، وقد يساعد تدخل نشط من طرف ثالث على دفع الأطراف إلى الخروج من المأزق الحالي. ويأمل الأمين العام بشدة أن تتخذ المجموعة الرباعية خطوات ملموسة - وتتخذها سريعا - لتسهيل العودة إلى المفاوضات.

لكنه من الصعب في هذه اللحظة أن نشهد تقدما كبيرا بدون تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تجعل السلطة الفلسطينية كلها في وضع أفضل لتلبية احتياجات الشعب، وتشارك مشاركة كاملة مع المجتمع الدولي، وتضمن الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المحتجز أسيرا في غزة حاليا، وتحافظ على وقف إطلاق النار. وتشكيل مثل هذه الحكومة، كتتويج لجهود الرئيس عباس، هدف نبيل بحد ذاته.

وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع التحرك في الاتجاه الصحيح، ومكافأته عندما يحصل. لذا، تواصل الأمم المتحدة تشجيعها لجهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة فلسطينية يعكس برنامجها السياسي المبادئ الأساسية لعملية السلام، على النحو الذي اتفقت عليه المجموعة الرباعية في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وتشكيل هذه الحكومة يسهم أيضا في رفع القيود عن تمويل المانحين لمؤسساتها، وهو أمر بالغ الأهمية، نظرا لخطورة الأزمة المالية لدى السلطة الفلسطينية.

وإسرائيل من جهتها، يجب أن تتصرف بدورها بمسؤولية لتهدئة الوضع وتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات. ينبغي لها أن تتصرف بحكمة وتناسب في الدفاع عن مواطنيها، لتتلافى إصابات المدنيين. فاستخدام الأسلحة الميدانية مثل المدفعية في مناطق مدنية مثل بيت حانون يجعل إصابات المدنيين حتمية. وقد يكون من المناسب إعادة النظر في سياسة الضغط العسكري بكاملها. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تفي باتفاقاتها والتزاماتها، بتحديد جدول زمني وآلية عمل واضحين لتفكيك مراكز الاستيطان، كما هو وارد في خارطة الطريق، وتحويل عائدات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. فغياب هذه التحويلات يحرم الموظفين المدنيين

لـدى الـسلطة الفلـسطينية مـن رواتبـهم ويـضر بنحـو مليـون شـخص مـن عـائلاتهم، فـضلا عـن أنـه يـضعف مؤسـسات السلطة التي يراد أن تقوم على أساسها دولة فلسطينية.

وعـلاوة على ذلـك، إن التقـدم علـى مـسار الـسلام الإقليمـي مهـم أيـضا لاسـتقرار الوضـع المتقلـب بـاطراد في الشرق الأوسط. فالدور السوري يتسم بأهمية بالغة في عـدد من المجالات، وإننا في الحقيقة ما زلنا نأمل بأن تثمر المبادرات الدولية لتشجيع القيام بدور أكثر إيجابية. كما نأمـل بـأن يبـدأ الخـصوم في المنطقـة محادثـاتهم لحـل خلافـاتهم. ويجـب استكـشاف أيـة فرصـة وكـل الفـرص للحـوار مهمـا كانت صعبة.

وأخـيرا، أعتقـد أن الإلهـام مـن أجـل الـسلام يجـب أن يأتي من مكان ما، وأي مكان أفضل مـن أولئـك الإسـرائيليين وأولئـك الفلـسطينيين الـذين أصـابهم أكـبر الأذى مـن هـذا الـصراع الطويـل. وتـصريحات الـضحايا علـى جـانبي الـشقاق الإسـرائيلي - الفلـسطيني تـرى أن هنـاك شـعورا متزايـدا بالإرهـاق مـن الحالـة الراهنـة، ورغبـة في التقـدم نحـو حـل، بـدلا مـن مواصـلة المـشاركة في دائـرة لا تنتـهي أبـدا مـن العقاب والانتقام.

ونأمل للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين وبقيـة القـادة الإقليميين، أن يتمكنـوا، بمساعدة المجتمـع الـدولي، مـن تحقيـق التقدم المنشود بحلول نهاية هـذا العـام. فمـن المؤكـد أن ذلـك أقل ما تستحقه شعوب المنطقة.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أشـكر الـسيد غمـبري على المعلومات التي زودنا بها.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلـم بالانكليزيـة): قبـل إلقـاء كلمـتي المكتوبـة، أود أن أقـدم، بالنيابـة عـن الـشعب الفلـسطيني والقيـادة الفلـسطينية، أحـر التعـازي لعائلـة الجميـل والحكومـة لبنـان وشـعبه علـى هـذه الجريمـة المأسـاوية الـتي ارتكبـت في لبنـان صـباح هـذا اليـوم. إننـا موقنـون بـأن لبنـان الشقيق قوي بما يكفي لتجاوز هذه الجريمة والمضي قدما نحو مـستقبل بـاهر لـشعبه العظـيم. كمـا أود أن أشـكر الـسيد غمبري على إحاطته الإعلامية.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة قبل عشرة أيام على أمل أن يتخـذ مجلـس الأمـن موقفـا سـريعا وثابتـا لمعالجـة الوضـع الخطير القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة المذبحة المـستنكرة الـتي وقعـت في بيـت حـانون في ٨ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠٠٦. وكمـا في العديـد مـن المـرات الأخـرى السابقة لهذا الحـدث المأسـاوي، كنـا نأمـل أن يتحمـل المجلـس مـسؤولياته ويتخـذ الإجـراء المناسـب لمعالجـة ذلـك الوضـع الخطـير الـذي شـهده العـالم بأكملـه. ولكـن، مـرة أخـرى، لم نُتـرك مخـذولين فحـسب، بـل إن الأشـخاص الـذين فقـدوا أفرادا من عائلاتهم والضحايا أنفسهم تُركوا مخذولين أيضا.

وحـتى بالنـسبة للنـاس في غـزة، الـذين أكرهـوا علـى معانـاة حـزن المـوت والـدمار الـذي لا يطـاق - الخـسارة في بيـت حـانون كانـت أكـبر مـن التحمـل. فـسيارات الإسـعاف اصـطفت، وكانـت تحمـل أجـسادا مـشوهة لا يمكـن التعـرف عليها، أجساد ١٦ شخصا من عائلة ممتدة واحدة، معظمهـم من النساء والأطفال، وجميعهم مدنيون. ومجموع عـدد الـذين قتلوا في مذبحة بيت حـانون، وهـي منطقـة مأهولـة بالمـدنيين، ارتفـع إلى ١٩ شخـصا، ليـضافوا إلى ٨٢ شخـصا آخـرين، كانوا قد قتلوا في العدوان العسكري الإسرائيلي نفسه، الـذي تركـز أساسـا علـى بيـت حـانون، وعـلاوة علـى ذلـك، فالإحصاء الإجمالي للفلسطينيين الذين قتلوا منذ حزيران/يونيـه في العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة بلغ الآن أكثـر مـن ٤٥٠ شخصا.

وينبغي التأكيد أنه بعد عدم تحرك مجلس الأمن، واصلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، عدوانها ضد السكان المدنيين الأسرى، بما فيه من خلال الضربات الجوية على قطاع غزة. وقد نتج عن ذلك قتل المزيد من الفلسطينيين، بينهم فتيان أحدهما عمره ١٥ عاما والآخر ٢٠ عاما. وفوق ذلك، واصلت القوات الإسرائيلية المحتلة أيضا القيام بتوغلات في الضفة الغربية، حيث قتلت وجرحت عدة مدنيين. وفي الحقيقة، إن آخر الجرائم الإسرائيلية وقعت اليوم، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالأمس ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، حين نفذت القوات الإسرائيلية المحتلة إعدامات أخرى خارج نطاق القانون، فقتلت فلسطينيين استهدفتهما بصورة غير قانونية، فضلا عن ستة أشخاص أبرياء من المارة.

وعدم تحرك مجلس الأمن الذي نجم بالتحديد عن استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض، أدى بنا إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وفقا لصيغة ''متحدون من أجل السلام''. وكنا نأمل من الدول الأعضاء أن تقوم جماعيا بما لم يستطع مجلس الأمن القيام به. وفي الحقيقة، إن المجتمع الدولي أخذ زمام المسؤولية وصوت بالإجماع تقريبا لصالح مشروع قرار مطابق عمليا لذلك الذي عُرض على المجلس.

إننا نشكر المجتمع الدولي بأكمله الذي صوت على هذا النحو، فمن مجموع ١٦٩ عضوا حضروا للتصويت، صوت ١٥٦ عضوا لصالح القرار (قرار الجمعية العامة د إ ط ١٠/١٦)، مما يبعث برسالة عالية الصوت وواضحة إلى الأطراف. ولا يمكن اختطاف ١٥٦ بلدا. فعلى المرء أن يحترم نزاهة هذا التصويت الجماعي لحركة عدم الانحياز بأكملها، والتصويت الجماعي للاتحاد الأوروبي بأكمله، والتصويت الجماعي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأكملها، والتصويت الجماعي لجميع بلدان أمريكا الجنوبية، والتصويت الجماعي لجامعة الدول العربية بأكملها، وأصوات دول أخرى في آسيا.

وبالنسبة للجانب الإسرائيلي، دعا القرار إلى إنهاء عدوانه العسكري الذي يعرض السكان المدنيين للخطر. وفي القرار التزامات على الطرفين طبعا، لكن إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، ملزمة في النهاية بضمان أمان ورفاه الشعب الفلسطيني الذي تحتجزه رهينة باحتلالها الذي أصبح عمره ٣٩ عاما؛ وهذا التزام دأبت إسرائيل على تجاهله بأعنف وأقسى الأشكال.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يعجز فيها مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته، رغم أن المجلس قد اعتمد منذ عام ١٩٦٧ ما يزيد على ٤٠ قرارا عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة على وجه التحديد، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن المشاكل الرئيسية عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ تلك القرارات، ومن ثم لتحقيق امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، لم تقتصر سياسات إسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، الخاضع لاحتلالها منذ عام ١٩٦٧، على الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، بل تشمل أفعالا تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة بموجب المادة ١٤٧ منها، أي جرائم حرب، وترتكب مع الإفلات التام من العقاب. ولم يؤد ذلك إلى تفاقم الحالة بسبب الإخفاق في وضع حد لهذه الانتهاكات - بما في ذلك إنهاء احتلال إسرائيل العسكري العدواني ذاته فحسب، وإنما أطال أيضا أمد صراع سبب كل هذه المعاناة والخسارة والشدة للشعب الفلسطيني، وللمنطقة بأسرها.

وتوخيا للإنصاف، لا يرجع هذا إلى إخفاق من جانب الدول الأعضاء كافة؛ بل يعزى بصفة رئيسية إلى دولة دائمة العضوية وحيدة، تحول دائما دون اتخاذ المجلس لإجراء جدي، وتوفر للسلطة القائمة بالاحتلال الحماية الدبلوماسية غير المبررة وتحاول بهمة إبطال فاعلية القانون الدولي ومعارضته. ويلحق هذا السلوك نتائج بالغة الضرر، لا بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضا بالنظام الدولي وسلطته ومصداقيته. وهذا النمط من السلوك يقوّض سيادة القانون ويعمّق الشكوك فيما يتعلق بمجلس الأمن والأمم المتحدة ذاتها، مما يبعث بالرسالة الخطأ إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تستمر في التصرف كما لو كانت فوق القانون.

وما زالت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، آخذة في التدهور بشكل ملحوظ. وما زال الموت والدمار يتزايدان نتيجة للعدوان الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وما زلنا نؤكد مجددا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الأزمة. وما زلنا نجدد إطلاق نداءاتنا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بالتخفيف من الآلام التي يعانيها الشعب الفلسطيني من جراء الانتهاك الصارخ المستمر والمتصاعد لحقوق الإنسان الخاصة به كما هي محددة في القانون الإنساني الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن دواعي الأسف أن تلك النداءات لا تلقى آذانا صاغية. وبالتالي، فقد لقي ما يزيد على ٤٣٠٠ فلسطيني، بينهم أطفال كثيرون، حتفهم منذ ذلك الحين. يضاف إليهم عشرات الآلاف من المصابين، الذين لحقت بكثير منهم إعاقات دائمة نتيجة لإصاباتهم الخطيرة. وما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل ارتكاب جرائم القتل بدون إجراءات قضائية وتدمير المنازل والمباني والحقول الزراعية والطرق وغيرها من الهياكل الأساسية، فضلا عن مصادرة مزيد من الأراضي لصالح أنشطة الاستيطان غير القانونية ولتشييد جدار إسرائيل التوسعي وتدمير المؤسسات الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، تُحكِم قوات الاحتلال الإسرائيلية حصارها العسكري وقيودها المفروضة على حرية انتقال جميع الفلسطينيين والسلع الفلسطينية، ممزقة أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة بالفعل ومحولة إياها إلى عدة مراكز اعتقال.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، لا يزال الجانب الفلسطيني ملتزما بإيجاد حل سلمي عن طريق الوسائل الدبلوماسية. والجانب الفلسطيني، ولا سيما الرئيس محمود عباس، منخرط بالفعل في جهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية، سوف تظهر ثمارها عن قريب.

علاوة على ذلك، تكلم الآخرون من نفس المنطلق عن أهمية إيجاد حل دبلوماسي. وفي هذا الصدد، كشفت ثلاثة بلدان من الاتحاد الأوروبي، هي إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، عن خطة للسلام في الشرق الأوسط وسط الإحباط السائد بسبب التطورات الأخيرة التي وقعت بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونرحب بتلك المبادرة، التي تشمل، في جملة أمور، الوقف الفوري لإطلاق النار في المنطقة وتكوين حكومة وحدة وطنية فلسطينية وإجراء محادثات بين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني، إضافة إلى تبادل السجناء بين الطرفين وإيفاد بعثة دولية إلى غزة لمراقبة وقف إطلاق النار وعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الصراع في الشرق الأوسط. وكما بيّن وزراء إسبانيا، وهو مُحق في ذلك:

”لا يمكننا أن نظل سلبيين في مواجهة الفظائع التي ما زالت تتكشف أمام أعيننا. لقد بلغ العنف مستوى من التدهور يستلزم من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء عاجل يتسم بالإصرار“.

وحتى البعض في الجانب الإسرائيلي يطالبون بحل دبلوماسي. وفي هذا الصدد، دعا بعض الوزراء الإسرائيليين الأقدم، ومنهم، في جملة آخرين، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ونائب رئيس الوزراء شمعون بيريز ووزير الدفاع عمير بيريتس، رئيس الوزراء أولمرت إلى الشروع في خطة لكسر الجمود الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية، كما علت بعض أصوات تنادي بوقف فوري لإطلاق النار. وبعد مكالمة هاتفية بين السيد بيريتس والرئيس عباس بالأمس، كان من الواضح أنه سبق الاتفاق على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار من الجانبين.

بيد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي على ما يبدو يفضل تجاهلهم في متابعته المستمرة للسياسات والممارسات غير المشروعة. ووفقا للتقارير التي جاءت بها الأنباء الإسرائيلية، أبلغ السيد بيريتس السيد أولمرت: ''لست وزيرا للاغتيالات''، مشيرا بذلك إلى سياسة الاستهداف بالقتل. واستطرد قائلا: ''إني رئيس معسكر السلام! يلزم أن أتكلم عن وقف لإطلاق النار. فلست مسؤولا فقط عن كثافة النيران''.

لقد حان الوقت لكي يصغي كل من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومجلس الأمن لا لنداءات المجتمع الدولي، وخاصة الجمعية العامة، فحسب، بل لنداءات أبنائها أنفسهم، منعا لوقوع المزيد من المجازر والمآسي.

هناك دائما وقت لإصلاح أخطاء الماضي. وفي هذا الصدد، نؤكد أملنا في أن يضطلع مجلس الأمن قريبا بدوره اللائق به والصحيح ويستخدم سلطته لمعالجة هذه المسألة. ولا يمكن عمل ذلك إلا بإنهاء الانتهاكات الجسيمة الجاري ارتكابها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبوقف الأعمال القتالية وإنقاذ احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية التي اعتُمدت في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. والشعب الفلسطيني يحدوه الأمل في أن يلتزم مجلس الأمن في نهاية المطاف حين نضطر للعودة إليه في المرة القادمة بواجباته ومسؤولياته فينقذنا جميعا بذلك من مأساة المزيد من الموت والدمار والشقاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الدائم لفلسطين على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم وتهنئتكم على إدارتكم المقتدرة جدا لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن نعرف أنكم لا تقومون بهذه المهمة منذ وقت طويل، ومع ذلك، فإنكم تضطلعون بها على درجة عالية من المهنية. فشكرا لكم. وأود أيضا أن أشكر السيد غمباري على تقريره الثري بالمعلومات والموجز.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي وأسف شعب إسرائيل لشعب لبنان على مقتل عضو آخر من أسرة الجميل، التي قدمت الغالي والنفيس على مدى سنوات عديدة ثمناً لاعتدالها وتعدديتها وتحررها. إن قتله دلالة أخرى تظهر كيف يوقع التطرف والأصولية الضحايا في منطقتنا الصعبة للغاية، وكيف أن الشعب اللبناني ككل، وتلك العائلة على وجه الخصوص، يدفع ثمنا باهظا.

نعرف جميعا من أين يأتي هذا التطرف، ونعرف أن بصمات أصابع أصحابه واضحة كل الوضوح في هذا النمط من الاغتيالات. ونحن ننتظر اليوم الذي يسود فيه الاعتدال والمنطق في لبنان وفي منطقتنا ككل.

نحن نناقش اليوم الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أشاطر المجلس إحساسي وهو أنه مهما كانت تقارير وكيل الأمين العام دقيقة الآن وفي السابق ومهما كانت المناقشات

التي أجريناها عن الحالة في الشرق الأوسط كثيرة، فإن الحالة الحقيقية في الشرق الأوسط تجسدت لنا اليوم في عملية الاغتيال الفظيعة.

إن الحالة الحقيقية في الشرق الأوسط هي الحالة على الأرض. وهي الحالة التي تدفع فيها عائلة الجميل أغلى ثمن للاعتدال. وهي اعتراف حزب الله مرة أخرى اليوم بأنه يموَّل من إيران، المتبنية للإرهاب ورأس الشر. وهي استمرار لقصف المدن الإسرائيلية بصواريخ القسام، التي تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء.

ومع ذلك، نعم، إنه أمر يبعث على الحزن، هي أيضا محنة الشعب الفلسطيني المحتجز رهينة في أيدي حكومة إرهابية.

هذه في الواقع، السيد الرئيس، هي الحالة في الشرق الأوسط. وكل ذلك يمكن أن يتغير بين عشية وضحاها. وفي حقيقة الأمر، يمكن وضع حد لها الآن ونحن نتكلم هنا. وكل ما يجب أن يحدث هو أولا، أن تتخلى إيران وسورية عن الإرهاب، وأن تتوقفا عن توليده في منطقتنا. ثانيا، أن تقبل حماس مطالب المجتمع الدولي العادلة كما تعرب عنها المجموعة الرباعية ويعرب عنها هذا المجلس. ثالثا، أن تقوم الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس بالتوقف فورا عن إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل. رابعا، يجب أن يتم فورا الإفراج عن أولادنا، جلعاد شليط وأودي غولدواسر وإلداد ريغف.

كل ذلك يمكن أن ينتهي الآن، وفي ثانية واحدة. ولكنه لا يمكن أن ينتهي ببيانات هنا أو بقرارات متحيزة تتخذ في الجمعية العامة. ولا يمكن أن ينتهي حتى بمحاضرات من قلعة الديمقراطية وسيادة القانون العظيمة، ألا وهي حكومة الإرهاب للسلطة الفلسطينية.

إنه قرار يمكن للشعب الفلسطيني وحده أن يتخذه ويمكن للأطراف وحدها أن تجد له الحل. إن الخيار واضح ويمكن أن تكون النهاية قريبة جدا. ونأمل بإخلاص أن يتخذ جيراننا الخيار الصحيح ولو لمرة واحدة. وإن فعلوا ذلك، فهم سيندهشون من المدى الذي ستكون إسرائيل مستعدة أن تذهب إليه معهم من أجل تأمين واقع السلام والازدهار لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب وروت أرضها إراقة الدماء، ذلك الواقع الذي تصبو المنطقة إليه وتجلى اليوم بوضوح لماذا هي في أمسّ الحاجة إليه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية المتزنة وعلى الالتزام الذي أبداه حيال هذه المسألة الحيوية.

إنني أتكلم عقب الخبر المروع عن اغتيال وزير الصناعة بيار الجميل في لبنان. نحن ندين هذا الاغتيال. ومن الواضح أنه عمل اقترفه من لا يهتم بمصالح لبنان أو بمصلحة السلام في منطقة الشرق الأوسط عامة. ولن يستفيد أحد على المدى الطويل من مثل هذه الأعمال المقيتة التي لا معنى لها. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أية أعمال عنف، وندعو جميع من لهم تأثير على المتطرفين داخل لبنان وخارجه إلى أن يمارسوه في خدمة قضية السلام.

إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بعملية السلام في الشرق الأوسط. فهي أولوية قصوى بالنسبة لنا. وقد أوضح رئيس الوزراء البريطاني مرارا وتكرارا أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو جوهر التحديات التي تواجهها المنطقة. ولذا يجب أن يكون حل الصراع في محور تصدينا لتلك التحديات. ويتعين علينا جميعا أن نعمل من أجل حل يقوم على دولتين: من ناحية، دولة فلسطينية مستقلة تملك

مقومات البقاء، ومن ناحية ثانية، إسرائيل آمنة، وكلتاهما تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن وعلى قدم المساواة.

إن وزيرة خارجية بلدي تجري مناقشات مع وزيرة الخارجية ليفني اليوم، في لندن. ونأمل قريبا أن تكون هناك حكومة فلسطينية يمكننا أن نجري معها مناقشات مباشرة. وترحب المملكة المتحدة بجهود الرئيس عباس المستمرة لتشكيل حكومة جديدة. وسننظر بدقة في برنامج أي حكومة فلسطينية. ونود أن نرى حكومة فلسطينية نستطيع أن نعمل في شراكة معها، وهذا يعني أنها تقوم على أساس المبادئ الثلاثة للمجموعة الرباعية، وأعني بها نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، واحترام الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق.

عندما اجتمع مجلس الأمن في آخر جلسة من هذا النوع عن الشرق الأوسط، كنا للتو قد شهدنا الأحداث المروعة في بيت حانون. وما حدث في بيت حانون مأساة لا يمكن أن نسمح بتكرارها. وبالمثل، فإن الهجوم بالصواريخ على إسرائيل غير مقبول. واليوم، أطلق المزيد من الصواريخ على بلدة سديروت فأصابت أحد الأشخاص بجروح خطيرة، وحدث ذلك حتى أثناء الزيارة التي تقوم بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

ولا بد أن يدرك جميع الأطراف أن العنف ببساطة يولد المزيد من العنف ولا يؤدي، بل لا يمكن أن يؤدي أبدا إلى الحل. والمتطرفون لا يموتون من أجل الشعب. بل أبناء الشعب هم الذين يموتون بسبب المتطرفين. ومن المهم أيضا أن يطلق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف، العريف شليط. وبالمثل، من المهم أن يفرج أيضا عن الوزراء والمشرعين الفلسطينيين الموقوفين.

وما زالت المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة. وقد منحنا ٥٧ مليون دولار هذا العام، وقدم الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين في هذا العام أكثر مما قدمه في السنوات السابقة، ما يقرب من ٨٢٠ مليون دولار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للقول إننا نؤيد البيان الذي ستدلي به بعد قليل رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما زلنا نؤمن بأن خريطة الطريق تقدم أفضل فرصة للسلام الدائم.

وأود أن أتكلم قليلا عن لبنان. فعلى الرغم من الحادث المأساوي الذي وقع اليوم، أحرز تقدم جيد في عدة جوانب من تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتأمل المملكة المتحدة أن تفي جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأن تساعد حكومة لبنان المنتخبة بطريقة ديمقراطية على تنفيذه. ويتعين على جميع الأطراف في لبنان العمل معاً بروح المصالحة والتعاون لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها انتعاش السلام والاستقرار والديمقراطية. ونأمل أن تشجعها بلدان المنطقة على القيام بذلك.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية.

لا تزال تنزانيا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار دورة العنف في الشرق الأوسط، على الرغم من النداءات المتكررة الداعية إلى وقف الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار. ونحن نشعر بالقلق لمواصلة القوات الإسرائيلية استهداف المتشددين الفلسطينيين، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، في حين صعد المتشددون هجماتهم الصاروخية على

إسـرائيل، ممـا أسـفر عـن إصـابة ومقتـل مـدنيين وإتـلاف ممتلكات.

ونحن نؤمن اعتقادا راسخا بأن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيبشر بالسلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونرى أيضاً أنه ليس من الملائم أن يظل المجتمع الدولي غير معني في وجه المسار المأساوي للأحداث والهلع الذي يعم المنطقة. ونخشى من أن تكون دورة العنف الأخيرة قد بلغت مستوى، تصبح عنده، ما لم توقف، لا رجعة فيها.

غير أن الأمر المشجع أننا نلاحظ وجود إدراك جدي لخطورة الصراع وأن هناك العديد من الخطوات تُتخذ لإحداث تغيير في الحالة في المنطقة. والجهود الأخيرة من جانب أسبانيا وإيطاليا وفرنسا الرامية إلى إطلاق مبادرة سلام شرق أوسطية جديدة تستحق الترحيب والدعم القوي. ومن شأن خطتها للترتيب لعقد اجتماع قمة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر والعمل بصورة مشتركة لبدء إصلاحات سياسية في الشرق الأوسط أن توفر نهجاً مفيداً في التعامل مع الصراع. ونأمل أن تمضي التحضيرات للاجتماع المهم كما ينبغي وأن توفر نتيجة المداولات سبيلاً جديداً لحل المشكلات القديمة العهد التي تواجه المنطقة.

وفي المقام الأول، يمكن إحراز تقدم إذا قررت الأطراف وقف الأعمال القتالية فوراً. ونحن نرى أن التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ترصده قوة مراقبة دولية إن أمكن، من شأنه أن يسمح بتوفير مناخ مؤات لمعالجة القضايا العالقة الأخرى، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتبادل السجناء والاعتراف الواجب بوجود إسرائيل. وبالتوازي، سيكون من الممكن عندها بدء محادثات بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية. وبالمثل، ينبغي إجراء مشاورات دورية بين الجانبين من أجل تطوير نهج شامل للتعامل مع طائفة عريضة من القضايا بخلاف الأمن، من بينها القضايا الاقتصادية.

ومفتاح إنهاء المأزق الحالي وبناء مناخ من الثقة يمكن في ظله إحياء العملية السياسية هو تشكيل حكومة وحدة فلسطينية. والشرق الأوسط لم ينعم بالسلام مطلقاً لمدة طويلة، لكن الحالة لم تكن أسوأ مما هي عليه، بالنظر إلى تصاعد الهجمات والهجمات المضادة والشلل الاقتصادي على الجانب الفلسطيني. ولا يسعنا إلا أن نأمل في بذل جهود متأنية لضمان عدم وقوع المزيد من الدمار والوفيات والإصابات. والآن، ينبغي أن يدرك الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء أن العنف المستمر يُعقّد البحث عن السلام الدائم في المنطقة وأن الاستقرار في مصلحة الجميع.

أما فيما يتعلق بلبنان، فنحن نأسف بشدة لما تناقلته الأنباء عن اغتيال وزير الصناعة اللبناني هذا الصباح وندينه. وذلك العمل الإجرامي دليل آخر على الحاجة الملحة إلى استكمال التحقيقات في الاغتيالات السابقة وتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال الإجرامية للعدالة.

كما تلقينا بهلع نبأ الاستقالة المفاجئة لستة وزراء مرتبطين بحزب الله وتهديدات حزب الله بتنظيم مظاهرة حاشدة، سعياً للمزيد من السلطة السياسية. ونحن نرى أن لبنان بحاجة إلى وقت للتأقلم والتكيف مع جملة من القضايا، ولا سيما عقب حرب الصيف. ولذلك، ندعو إلى الهدوء بغية تسهيل إعادة التكيف وإعادة بناء بنيته التحتية التي عانت بشدة خلال الأعمال القتالية الأخيرة.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد غمبري على إحاطته بشأن الحالة التي تواصل تدهورها.

إن الأنباء المتعلقة بلبنان التي أعلنها في وقت سابق ليست مطمئنة على الإطلاق. وأنا أيضاً أدين اغتيال الوزير الجميل وأقدم خالص التعازي لأسرته ولحكومة لبنان. وأعتقد أن هذا الحدث المأساوي ينبغي ألا يمنعنا من تشجيع الحوار فيما بين اللبنانيين، وعلى وجه الخصوص، من مكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نعقد اجتماعاً آخر اليوم، وقد يقول البعض إننا سنكتفي بإلقاء المزيد من البيانات، ولكن ذلك يرجع ببساطة إلى أنه لا يبدو أن هناك حلاً نهائياً في الأفق. بل يبدو أن العكس هو الصحيح، غير أن ذلك ليس بسبب أن المجتمع الدولي لا يسعى إلى تقديم وسائل ملموسة لإيجاد تسوية للأزمة من شأنها استبعاد أي استخدام للعنف. وسأشير إلى نُهج معينة اتُبعت مراراً في الماضي، مثل الالتجاء إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر مدريد وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، برؤيتها النبيلة لقيام دولتين. وللأسف، فإن الدولة الثانية من هاتين الدولتين، فلسطين، لم تر النور بعد، وهو أمر لا يؤدي إلا إلى تفاقم الإحباطات والتوتر. كما سأشير إلى مبادرة السلام العربية التي أعلنت في بيروت في ٢٠٠٢. وعلى وجه الخصوص، أكرر عرضها الكريم بمبادلة الأرض بالسلام. وجُربت أيضاً مبادرات أخرى.

وبالنظر إلى المأزق، فما الذي ينبغي عمله؟ أول شيء يتعين عمله هو تنفيذ القرارات التي اتُخذت بالفعل. وجوهر المأساة بالكامل هو أننا لا ننفذ قراراتنا. غير أنني أريد أن أكون ساذجاً إلى حد ما اليوم وأن أتمسك بنهج يؤكد وجود إشارات إيجابية معينة ينبغي تشجيعها.

وأولى تلك الإشارات هي المحاولات، المستميتة أحيانا، من جانب الزعماء الفلسطينيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية من شأنها السماح بحل الوضع. ونحن نرى أن المأزق الراهن يعاقب الناس. وينبغي ألا نعطي الانطباع بأن المجتمع الدولي يحاول معاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في الديمقراطية بحرية بانتخابه لزعمائه. وعلاوة على ذلك، ندعو الزعماء الفلسطينيين المنتخبين ديمقراطياً إلى الالتزام بقواعد اللعبة بقبول جميع الاتفاقات المبرمة سابقاً.

ونحن نشكر كذلك الزعماء العرب على إرسالهم إشارة إيجابية أخرى عندما أعلنوا مؤخراً التزامهم بمساعدة الشعب الفلسطيني الذي تضرر بشدة جراء الجزاءات وغيرها من القيود.

ونود أيضاً أن نرحب بإعلان رئيس الوزراء إيهود أولمرت قبل بضعة أسابيع أنه مستعد لإجراء مناقشات مع الرئيس عباس.

فضلاً عن ذلك، يجب أن نستكشف ونشجع كل احتمالات إشراك جميع ذوي المصالح الإقليميين الرئيسيين في مختلف عمليات السلام الجارية. وهنا في هذه القاعة، أوضح لنا بجلاء قبل بضعة أيام أحد أصحاب هذه المصالح – وهي سورية إذا جاز لي أن أُشير إليها بالاسم – عن استعداده للإسهام في السعي لتحقيق السلام. وقال لنا ممثل ذلك البلد أيضاً إن سورية ليست جزءاً من المشكلة، بل إنها جزء من الحل. وينبغي أن نشجع سورية.

وأود أن أذكر أيضاً أنه جرى شيء من التحرك في منطقة الشرق الأوسط يتعلق بأزمة أخرى، وهي على وجه التحديد الحالة في العراق. فقد أعلن عن عقد اجتماعات بين قادة المنطقة في محاولة للعمل على جعل هذه الحالة مستقرة.

وأعتقد أن هذه جميعها تطورات ينبغي أن نشجعها. وينبغي أن ينضم أيضاً إلى هذه الجهود ذوو المصالح الذين ليسوا بالضرورة من المنطقة. ونعتقد أن هذه إشارات ينبغي تشجيعها بقوة ومتابعتها.

لقد قلت للمجلس إن وجهة نظر وفدي ساذجة نوعاً ما، لأن الواقعية على مدى الأعوام الستين الماضية أوصلت الحالة إلى طريق مسدود. ويؤمن وفدي إلى حد كبير بفضائل المفاوضات. وأود أن أختتم بسرد قصة.

قبل بضعة شهور، حذرنا وفد، نعتقد أنه صديق، من أن مشروع قرار غير مقبول معروض على المجلس. وكان ردنا أنه يمكن تحسين النص. وكان رده أن هذا غير ممكن وأنه لا ينبغي تحسينه. فقلت بدوري، إنهم كانوا يتكلمون إلى الشخص الخطأ، لأن حكومتي تدفع لي مرتبي لأقوم بالتفاوض. وقد ذكرت ذلك لمجرد التوضيح أننا نؤمن فعلاً بفضائل الحوار بدون شروط مسبقة. إذ لو كانت جميع مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس كاملة من البداية، فلن يكون لدينا ما نعمله في أي من القاعتين أو في أي مكان آخر. ولذلك، أدعو جميع الجهات الفاعلة إلى التخلي عن جميع تحيّزاتها وأن تبدأ حواراً حقيقياً.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون جداً للإحاطة الإعلامية التي قدمها قبل قليل وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري عن الحالة في الشرق الأوسط. ونشاطره القلق العام الذي أعرب عنه حيال تصاعد حدة العنف وعدد الضحايا الكبير بين المدنيين، لا سيما في الجانب الفلسطيني. ولكننا لسنا أقل حزناً لاغتيال الوزير اللبناني.

ونظراً لعدم وجود عملية سلام نشطة تعالج مظالم جميع الأطراف المعنية في صراع الشرق الأوسط وتراعي مصالحهم، من المرجح أن نشهد مزيداً من الحوادث البشعة – من قبيل اغتيال الوزير اللبناني بوحشية، وقبل ذلك، الحوادث المأساوية في بيت حانون والحوادث التي وقعت أثناء الحرب في لبنان – ومن الحرمان الذي لا يطاق وسوء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتفق مع وكيل الأمين العام على أن الحالة الراهنة عقيمة وغير مقبولة. ولذلك، نرحب بالمبادرة التي اقترحتها إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، والتي استمعنا إليها للتو. ونأمل أن تسفر عن بعض النتائج الإيجابية.

واستمعنا أيضاً للتنديد المتكرر بمواصلة الميليشيات الفلسطينية إطلاق العديد من صواريخ القسام عشوائياً على إسرائيل والعواقب المدمرة لعمليات الانتقام الإسرائيلي. ومن الضروري التشديد على أن هذه الأعمال نابعة من عقود من صراع على السلطة ينطوي على حق الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، كليهما، في تقرير المصير والاستقلال. وتشعر غانا بالإحباط لأن مختلف مبادرات السلام لم تنجح في تقريب الطرفين من التوصل إلى تسوية. ومع أن الإسرائيليين أقاموا دولتهم، فإنه يتعين عليهم أن يواجهوا تهديدات أمنية شتى. وبالنسبة للفلسطينيين، لا يزال تحقيق الحلم في إقامة دولة مستقلة بعيد المنال، وفي الحقيقة، معرضا للتقويض إلى الأبد، في ضوء الحالة الناشئة على الأرض. وتعتقد غانا أن الطريق نحو تحقيق السلام الدائم يتمثل في تسوية عادلة ومتفاوض عليها، تعطي كلاً من الطرفين حيزاً مفيدا لتحقيق تطلعاته الوطنية.

وندرك أيضاً أن لبنان وسورية وإيران والعراق جهات فاعلة أساسية في معادلة السلام في الشرق الأوسط. ولكن الالتزام الحقيقي بالسلام يتطلب حواراً مستمراً بين جميع الأطراف، على أساس احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها.

واليوم، ليست سمعة مجلس الأمن وحده المعرضة للشك نتيجة لفشله في تنفيذ قراراته. ونتوقع أيضاً أن تفي المجموعة الرباعية بوعدها في تنفيذ خارطة الطريق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. فهذه هي الطريقة الوحيدة للتأكيد للفلسطينيين على أن المجتمع الدولي ملتزم بمساعدتهم على الوفاء بتطلعاتهم إلى تحقيق الاستقلال الوطني. وفي نفس

الوقت، يجب الاعتراف بأمن إسرائيل بوصفه عاملاً ثابتاً في معادلة السلام، وتقديم الضمانات اللازمة لكي لا يشعر الإسرائيليون بأن المجتمع الدولي يخصهم بالإدانة كلما اتخذوا إجراءات للدفاع عن أمنهم الوطني.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشير إلى الحالة في لبنان لأعرب عن الصدمة الكبيرة التي شعرت بها السلطات الفرنسية والقلق العميق الذي انتابها لاغتيال بيار الجميّل، وزير الصناعة، صباح هذا اليوم في بيروت بطريقة جبانة. وتود فرنسا أن تقدم تعازيها إلى أسرة السيد الجميّل. وندين بأقوى العبارات هذه المحاولة الجديدة الرامية إلى زعزعة استقرار لبنان باستخدام العنف والتخويف والاغتيال. وتؤكد فرنسا مجدداً التزامها باستقلال وسيادة لبنان وسلامة أراضيه، والتزامها بدعم حكومة السيد فؤاد السنيورة الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً. وفي الوقت الذي ينظر فيه مجلس الأمن في إنشاء محكمة جنائية دولية، يجب أن يرسل المجتمع الدولي إلى الذين يستخدمون الاغتيال والعنف رسالة مؤداها أن جرائمهم لن تمر بدون عقاب. وكما قال الأمين العام، لن يتحقق السلام في لبنان بدون تحقيق العدالة.

وأود أن أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية. وفرنسا قلقة جداً أيضاً من استمرار العنف في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعربت في هذه القاعة (انظر S/PV.5564) عن الصدمة الكبيرة التي شعر بها بلدي نتيجة للأحداث المأساوية التي أودت بحياة العديد من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، لا سيما في منطقة بيت حانون. وبناءً على طلب من الجمعية العامة، سيرسل الأمين العام إلى المنطقة بسرعة بعثة لتقصي الحقائق. ونأمل أن تلقي هذه البعثة الضوء تماما على مأساة بيت حانون. ونهيب بالأطراف كافة أن تتعاون مع الأمين العام لهذا الغرض.

وللأسف استمرت الحالة بالتدهور، منذ حصول تلك الأحداث المأساوية فلقد تسببت الصواريخ التي أطلقتها المجموعات الفلسطينية المسلحة بسقوط المزيد من الضحايا الإسرائيليين، في سديروت. وأودت كذلك عمليات عسكرية إسرائيلية أخرى بحياة مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. ولا بد من وضع حد لكل أعمال العنف.

ولا بد للسلطة الفلسطينية من مكافحة الإرهاب وخاصة وضع حد لإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ويشكل عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على اتخاذ إجراء حاسم في ذلك الصدد مصدر قلق. وإسرائيل، من جهتها، لا بد لها من وقف حدوث أية عمليات تعرض أرواح السكان المدنيين للخطر، وخاصة قصف المناطق السكنية. ويجب أن تمارس إسرائيل حقها الشرعي في الدفاع عن مواطنيها باحترام تام للقانون الإنساني الدولي.

وتعتقد فرنسا، بالنظر إلى الزيادة المحزنة في عدد الضحايا المدنيين، أنه من الضروري إجراء مناقشات فورية بشأن سبل تعزيز حماية السكان المدنيين. ويمكن أن يوفر اجتماع المجموعة الرباعية القادم الإطار الملائم لاستهلال تلك المناقشة على أساس المقترحات التي قد يرى الأمين العام، بالتعاون مع شركائه وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، أن تقديمها مفيد.

ولكي يصبح وقف أعمال العنف فعالا ودائما، يجب أن يكون مشفوعا بفتح آفاق سياسية ذات مصداقية. ونناشد كلا الطرفين اعتماد تدابير بناء الثقة وإرساء الأساس لاستئناف عملية السلام.

وتهيب فرنسا بالفلسطينيين أن يعملوا على تحقيق الوحدة الوطنية. ونحث كل الفصائل وأولها حماس على الرد بالإيجاب على نداء الرئيس عباس الرامي إلى تشكيل حكومة

جديدة ذات منهاج سياسي يعكس مبادئ عملية السلام التي صادق عليها السيد عباس. وينبغي أن تحصل تلك الحكومة التي من شأنها أن تصبح شريكا شرعيا للمجتمع الدولي على الدعم اللازم لتنفيذ الإصلاحات المتوقعة من السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المجال الأمني.

وتدعو فرنسا الإسرائيليين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من طرف واحد قد تمس بنتائج الوضع النهائي للمفاوضات أو تقويض احتمالات إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء. وتمشيا مع الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، يجب عليها أن تنهي أنشطتها الاستيطانية وتوقف بناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية. وأخيرا، لا بد من تحسين الشروط التي تنظم حركة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وفيما بينها ووصولا إليها عملا بالاتفاق بشأن التنقل والعبور الذي تم إبرامه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والمبادئ التي جرى الاتفاق عليها بشأن نقطة عبور رفح.

وفرنسا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، ستواصل العمل بدون إبطاء وبتصميم من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل استنادا إلى قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وبالنظر إلى الجمود الراهن، نكرر قناعتنا بضرورة عقد مؤتمر دولي قريبا جدا، يتم إعداده بعناية بمشاركة كل أصحاب المصلحة من أجل إحياء آمال شعوب المنطقة ومساعدة الأطراف على كسر الجمود الحالي. وتناقش إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، هذه القضية، من أجل التوصل إلى المساهمة في كسر الجمود الراهن الذي يعتري عملية السلام. وتلك هي القوة الدافعة للمبادرة التي اتخذت في جيرونا.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن صدمتنا وجزعنا لمقتل مسؤول لبناني آخر رفيع المستوى – وزير الصناعة بيار الجميل. وتدين اليابان بشدة ذلك العمل الوحشي من أعمال العنف، الذي لن يؤدي إلا إلى زعزعة الحالة المضطربة أصلا في لبنان. ونتقدم بأصدق التعازي لأسرة الفقيد ونتوقع تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، وكذلك مرتكبي أعمال العنف السياسي الشنيعة الأخرى في ذلك البلد الممزق. وفي سبيل تحقيق استقرار البلد، نرى أنه يجب أن يتم ذلك عاجلا وليس آجلا.

وانضم إلى الأعضاء الآخرين في إزجاء الشكر إلى وكيل الأمين العام السيد غمباري على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أحدث التطورات في الشرق الأوسط. والصورة التي رسمها السيد غمباري لنا عن الحالة في الشرق الأوسط قاتمة بالفعل. ومن دواعي القلق العميق استمرار ابتلاء المنطقة بدوامة العنف التي تدور بين المجموعات العسكرية الفلسطينية وقوات الدفاع الإسرائيلية والجمود السياسي في فلسطين، الأمر الذي يعمق الأزمة التي نشهدها. ومما يبعث على المزيد من القلق استمرار ما ينجم عن ذلك من تدهور في الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني وخاصة الخسائر الفادحة التي سُجلت في صفوف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ولا بد من كسر هذه الحلقة المفرغة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بحشد القيادة السياسية والإرادة الرامية إلى تسوية الخلافات من قبل قيادات كل الأطراف المعنية.

وترغب اليابان في أن توضح بجلاء بأنها تحت قيادة الحكومة الجديدة التي يتولى رئاستها رئيس الوزراء شيترو آبه، لا تزال ملتزمة التزاما عميقا بتشجيع ودعم كل المساعي السلمية والسياسية في المنطقة. ولهذا الغرض، ستواصل اليابان

تقديم كل ما يلزم من دعم ومساعدة لتناول عملية السلام في الشرق الأوسط بطريقة بناءة واستباقية.

وعلى الجبهة السياسية، شهدنا في الأسابيع الأخيرة جهودا معينة بذلتها الأطراف المعنية، بما فيها بعض البلدان العربية خصوصا، للمساعدة في تشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية. ويحدونا وطيد الأمل أن تستمر تلك الجهود وأن تسفر عن نتائج يقبلها الجميع.

وبغية كسر الجمود الراهن، نحث الفلسطينيين على إيجاد سبل للتغلب على خلافاتهم، وتحقيق تقدم كبير وتأييد الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية التي من شأنها مواصلة العمل الذي استهل سابقا بغية تحقيق التعايش والرخاء المتبادل مع إسرائيل. وفي الوقت ذاته، نتوقع أن تؤيد إسرائيل، من جهتها، الجهود التي يبذلها الرئيس عباس، الذي يسعى لتحقيق ذلك التقدم الكبير في حالة يعتريها الجمود.

وإذا بينت بوضوح الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية بعد تشكيلها، أنها ستواصل إقرار السلام والتعايش السلمي من خلال إجراء مفاوضات مع إسرائيل، ينبغي حينئذ على المجتمع الدولي أن يرد إيجابا ويؤيد ذلك الاتجاه الجديد بوصفه اتجاها مستصوبا للغاية. وبغية تذليل المشاكل القائمة، وخاصة في هذه المرحلة الحرجة، لا يوجد ما هو أهم من المحادثات المباشرة بين الأطراف على أعلى مستوى. ولذا، يحدونا وطيد الأمل أن يتم مبكرا استئناف المحادثات المباشرة التي طال تأخرها بين قادة الطرفين، إسرائيل وفلسطين.

ولن يكون هناك حل عسكري لعملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لكل الأطراف أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال العسكرية والعنف في كلا الجانبين.

وتأسف اليابان أسفا شديدا للحادث الذي حصل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في بيت حانون. ونحث بقوة حكومة إسرائيل على الامتناع عن القيام بأية أعمال عسكرية قد تسفر عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. ونأمل أيضا أن تبذل حكومة إسرائيل جهودا جادة وحثيثة لتحديد أسباب الحادث الذي حصل في بيت حانون ومنع تكرار تلك الأحداث المأساوية عن طريق كفالة قيام فريق خبراء التحقيق الذي تم تشكيله ضمن قوات الدفاع الإسرائيلية بعمله على وجه السرعة. وتجدد اليابان دعوتها إلى إسرائيل بإطلاق سراح الوزراء الفلسطينيين وغيرهم المحتجزين.

وفي الوقت ذاته، نحث حكومة السلطة الفلسطينية على اتخاذ تدابير فعالة وذات مصداقية لكبح عنف المجموعات الفلسطينية المتطرفة بما فيها شن الهجمات بصواريخ القسام على الأراضي الإسرائيلية. ونجدد أيضا دعوتنا للسلطة الفلسطينية إلى تحقيق العودة الآمنة للجندي الإسرائيلي المختطف في حزيران/يونيه.

وتمثل الحالة الإنسانية المتردية للشعب الفلسطيني مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. ومن أجل حل هذه الأزمة، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية والمساعدة التي تمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على استئناف إسرائيل في وقت مبكر تحويل إيرادات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، فضلا عن التنفيذ الكامل للاتفاق بشأن التنقل والعبور الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وهما موضوعان لهما أولوية قصوى.

واليابان، بصفتها مانح رئيسي للمساعدات للفلسطينيين منذ سنوات عدة، ستبذل قصارى الجهد لمواصلة تقديم تلك المساعدات.

أما في لبنان، فلا بد أن تبذل الأطراف المعنية جهودا جادة وأن يستمر دعم المجتمع الدولي، لتناول المسائل المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الوقف الدائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل طويل الأجل. ولبنان، من جهة ثانية، يجتاز فترة قلاقل سياسية داخلية كبرى، نأمل أملا وطيدا في أن تحلها الأطراف المعنية سلميا، عن طريق الحوار.

ونود أن نؤكد من جديد أهمية دور سوريا في تحقيق الاستقرار في لبنان والسلام في أنحاء المنطقة بأسرها. واليابان يحدوها وطيد الأمل في مشاركة سوريا بصورة إيجابية وبناءة في العملية السياسية وفي التعاون مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لهذا الغرض.

وستواصل اليابان مشاركتها في هذه العملية، بالعمل مع جميع البلدان المعنية في المنطقة، بغية تخفيف حدة التوتر، وإعادة الاستقرار وإعلاء روح التعاون، الأمر الذي نؤمن بأنه سيفضي إلى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وقد صُدمنا حين علمنا صباح اليوم بنبأ اغتيال السيد الجميل، وزير الصناعة في لبنان، في وقت سابق اليوم. ونعرب عن أسفنا العميق في هذا الصدد. ونود أيضا أن نقدم تعازينا إلى أسرة السيد الجميل، ونرجو، في هذه الفترة العصيبة، أن يحافظ الشعب اللبناني على هدوئه وعلى السلم والاستقرار في بلده.

في الشهر الماضي، توترت الحالة بين فلسطين وإسرائيل مجددا، مما سبب خسائر فادحة بين المدنيين الأبرياء. والصين يساورها بالغ القلق إزاء ذلك. وقد عبّرنا عن موقفنا من هذه المسألة في مناسبات عدة. وما فتئت الصين تؤكد أن الصراع بين فلسطين وإسرائيل ينبغي أن يُحل من خلال مفاوضات سلمية. ونحن نعارض كل العمليات العسكرية التي تتسبب في خسائر بين المدنيين. ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي بصرامة وأن تضع حدا فوريا للأعمال العسكرية ضد فلسطين. وينبغي لفلسطين أيضا أن تتوقف عن إطلاق صواريخ على إسرائيل. ونرجو أن تتصرف فلسطين وإسرائيل كلتاهما بأقصى درجات النفس والتعقل، وأن تضعا حدا فوريا للحلقة المفرغة الناجمة عن العمل بمبدأ العين بالعين والسن بالسن، وعن مواجهة العنف بالعنف، وذلك لتجنب مزيد من الاضطراب في تلك المنطقة.

والمدخل إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو أن تستعيد فلسطين وإسرائيل كلتاهما الثقة المتبادلة بالتدريج عن طريق مفاوضات سلمية، وأن تتوصلا إلى حل، يكون لصالح الشعبين حقا.

وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يوفر الظروف المؤاتية لاستئناف المحادثات، فضلا عن تقديم الدعم الفعال. وتقع على عاتق الأمم المتحدة - وخاصة مجلس الأمن - مسؤولية ثقيلة عن صون السلم والأمن الدوليين، وعليها أن تضطلع بدورها الملائم في سياق قضية الشرق الأوسط. وفي هذا الشهر، عقد مجلس الأمن والجمعية العامة كلاهما، وعلى التوالي، جلسات طارئة لمناقشة المسألة الفلسطينية الإسرائيلية. ونرى أن تلك الاجتماعات أتت في وقتها وكانت ضرورية، وأنها توجه رسالة واضحة إلى الطرفين. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار الذي قدمته قطر. وهذا يعيدنا إلى السؤال: كيف يمكن لمجلس الأمن، بمواجهة صراع لا نهاية له بين فلسطين وإسرائيل، أن يضطلع بمسؤولياته على نحو أفضل وأن يساعد

كلا الطرفين على وضع حد للعنف وأن يحقق سلاما دائما؟ إنه سؤالا لا بد لنا جميعا من التأمل مليا فيه.

وتجري في الوقت الحالي مشاورات بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين: فتح وحماس، حول تشكيل حكومة وحدة. ونأمل في أن يواصلا مفاوضاقمما البناءة لكي يتوصلا إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة، في موعد قريب. ونتوقع أيضا أن تكون حكومة الوحدة هذه قادرة على تحمل المسؤولية الهامة للمضي بالشعب الفلسطيني قدما للمشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرجو أن تضع فلسطين وإسرائيل في آن معا مشاكل الماضي جانبا وأن تشرعا في حوار يُهيئ بيئة مؤاتية لحل الصراع سلميا. ونرجو كذلك أن تتمكن آلية المجموعة الرباعية من القيام بدور إيجابي من أجل استئناف مسار السلام في الشرق الأوسط وأن يستمر مجلس الأمن في الاضطلاع بالمسؤولية المناطة به.

السيد الناصر (قطر): السيد الرئيس، في بداية كلمتي باسم المجموعة العربية، أود أن أتوجه بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن من أجل مناقشة قضية ذات أولوية بالنسبة للمجلس، وهي الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على حضوره لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس نيابة عن الأمين العام.

تتوالى الأخبار المؤسفة من الشرق الأوسط، وقد بلغنا للتو خبر مفجع، وهو اغتيال وزير الصناعة اللبناني، بيير أمين الجميل، بإطلاق النار عليه. وإننا إذ نعزي أسرة وذوي الفقيد، الذي قضى ضحية عمل إجرامي غادر، ونتقدم بأحر التعازي إلى الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني على هذا المصاب المؤلم، ونعرب عن إدانتنا لهذه الجريمة البشعة، ونتطلع إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

إن الجميع على اطلاع كامل على ما وصلت إليه الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، تلك الحالة التي استمرت في التأزم منذ بداية العام الحالي، وأخذت عدة منعطفات خطيرة أثناءه، وانتهت إلى التصعيد الذي شهدته المنطقة، في قطاع غزة خاصة، منذ بداية الشهر الحالي.

ولقد فشل هذا المجلس في اعتماد مشروع قرار يستجيب للتصعيد الأخير ويدعو إلى وقف أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من المساعي التي بذلناها بصفتنا مقدمي مشروع القرار من أجل الوصول إلى نص عادل ومتوازن، فإن القرار لم ير النور، وهذا ما حدا بنا إلى تقديم مشروع قرار مماثل إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي كنا طلبنا استئناف انعقادها. ولقد حاز القرار على دعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، مما يدل على أن مشروع القرار كان عادلا ومتوازنا ومما يضفي شرعية دولية على مضمونه.

ولكننا جميعا ندرك أن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق المنظمة، تقع على عاتق هذا المجلس. ولهذا، فإننا لا نرى أن اعتماد قرار من قبل الجمعية العامة أمر كاف لمعالجة الأزمة.

إن جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحريض والتدمير تستحق الإدانة، بغض النظر عمن يرتكبها. ومع إيماننا بأن التسوية الدائمة والشاملة هي في متناول اليد، فإننا نؤمن بأها لا تتأتى إلا عن طريق الحوار. ولقد أثبت العنف أنه حل عقيم في هذه الأزمة ما أثبت عقمه في غيرها.

إن إحلال السلام في الشرق الأوسط من المسائل التي تهم الدول العربية بشكل مباشر. ومن هذا المنطلق، ما فتئنا نحث الأطراف على انتهاج نهج يشجع فرص السلام. وفي

هذا العدد، فإننا نحث جميع الأطراف على تقديم الدعم الكامل للجهود الوطنية الفلسطينية الرامية إلى تحقيق الوفاق الوطني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ومن منطلق إيماننا بأن الحوار هو الحل، كنا في طليعة الذين دعوا إلى عقد جلسة مفتوحة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر الماضي على المستوى الوزاري لإنعاش العملية السلمية. ومن الجدير بمجلس الأمن أن يستمر في إعطاء الزخم اللازم للدفع بهذه العملية السلمية، بما في ذلك الاستمرار في عقد مناقشات على مستوى رفيع لإبراز اهتمام المجلس بهذه القضية.

ومثلما ينبغي للمجلس أن يقوم بدوره، فإن المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص المجموعة الرباعية، مطالب باتخاذ خطوات محددة وملموسة لإعادة تحريك العملية السلمية الراكدة في الشرق الأوسط، على جميع المسارات، وضمن الأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات عملية السلام، وخريطة الطريق.

لقد كان للحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل على لبنان في الصيف الماضي أثر سيء جدا على الاستقرار في المنطقة. فبالإضافة إلى ما ألحقته بلبنان من خسائر بشرية ومادية، فقد أثرت بشكل كبير على حياة المواطنين اللبنانيين في ذلك البلد الخارج من عقود من الصراع الداخلي. ولهذا، فإن مسألة الحفاظ على استقرار وأمن وسيادة لبنان أمر يتسم بأهمية كبيرة في مسعى حفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويجب دعم التقارب بين لبنان وجارته سورية دعما صادقا، لأن العلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين هي الحالة الطبيعية الوحيدة بينهما، وكل ما سوى ذلك، لن يكون له أثر محمود على الاستقرار في المنطقة ككل. وإننا على ثقة من أن الروابط التاريخية والديمغرافية والجغرافية بين البلدين ستكون في النهاية العامل الأقوى في تحديد العلاقة بينهما.

إننا نتطلع إلى معالجة حالة مرتفعات الجولان السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لأن تلك القضية جزء مهم من الأزمة في الشرق الأوسط، وبالتالي، فإن حلها سيخفف من حدة التوتر العام في المنطقة. ولا شك أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي السبيل الأمثل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتوصل إلى تسوية لتلك المسألة.

والآن، اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أتكلم بصفتي الوطنية.

إن إحلال السلام في الشرق الأوسط من المسائل التي تهمنا بشكل مباشر في دولة قطر. ومن هذا المنطلق ما فتئنا نحث الأطراف على اتباع نهج يشجع فرص السلام. وقد قامت دولة قطر مؤخرا بجهود وساطة دبلوماسية لرأب الصدع بين القيادات الفلسطينية، لأننا ندرك أن الاستقرار الداخلي الفلسطيني شرط ضروري لعملية سلام فعالة.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث جميع الأطراف على تقديم الدعم الكامل للجهود الوطنية الفلسطينية الرامية إلى تحقيق الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وانطلاقا من قناعتنا الراسخة في دولة قطر بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا، وخلال ترؤسنا للمجلس في الشهر المقبل، سوف نوجه الدعوة لعقد جلسة للمجلس على المستوى الوزاري، للنظر في السبل الكفيلة بتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط، وفقا للتطلع الذي تم الإعراب عنه خلال جلسة أيلول/سبتمبر الماضي، لوقف دوامة العنف والعنف المضاد التي تحصد أرواح الشعوب في منطقة ارتبط تاريخ الصراع

فيها بتاريخ إنشاء الأمم المتحدة. ونتطلع إلى المشاركة النشطة لأعضاء المجلس للدفع باتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق ذلك الطموح.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن شكري لوكيل الأمين العام غمباري، على إحاطته الإعلامية الشهرية، وعلى ما وافانا به من معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي ستدلي به بعد قليل ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل أقل من أسبوعين، عقدنا مناقشة مجدية وبناءة بشأن التطورات الحالية في الصراع الإسرائيلي – العربي (انظر S/PV.5564). وللأسف، لا يسعنا جراء التطورات الجارية على الأرض إلا أن نجدد الإعراب عما يساورنا من قلق بالغ إزاء تصعيد التوتر، وزيادة أعمال العنف في غزة والضفة الغربية. ونشجب بقوة أي أعمال تتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين. ولهذا، نحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبذل قصارى جهدهما لتهدئة الحالة، والحيلولة دون مواصلة التصعيد الخطير الذي لن يؤدي إلا إلى المآسي وإزهاق الأرواح. يجب وقف أعمال العنف المتبادلة، لأنه ما من حل عسكري للصراع الإسرائيلي – العربي.

وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية التي تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر، واتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية أرواحهم. وعلى الرغم من أننا نؤمن بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب ومرتكبيه، فإن رد فعلها يجب أن يكون دائما متناسبا ومتفقا مع القانون الإنساني الدولي. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى أن تواصل الحكومة الإسرائيلية التزامها بالسلام في الشرق الأوسط على أساس المبادئ الواردة في خريطة الطريق، والكف عن اتخاذ خطوات أو القيام بأنشطة من شأنها تهديد إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين.

ومن ناحية أخرى، نحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ كل التدابير اللازمة، وبذل قصارى جهدها، للعثور على الجندي الإسرائيلي المختطف والإفراج عنه، والحيلولة دون مواصلة شن الهجمات العسكرية والإرهابية على إسرائيل، لا سيما إطلاق الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية. ونحن ندعم جهود الرئيس محمود عباس وما أبداه من حس قيادي لتحقيق ذلك الهدف، وتعزيز الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، ندعم جهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية، وسيكون لديها برنامج سياسي كفيل بتعجيل مشاركتها في مساعي إحلال السلام، ومواصلة الحوار بشأن التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الاقتصادية والسياسية في غزة والضفة الغربية. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية الآلية الدولية المؤقتة التي تسمح بتوجيه الموارد وإيصال المساعدات بصورة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي تلبي احتياجاته الملحة على الصعيدين الإنساني والمالي. ولهذا الغرض، نحث إسرائيل على استئناف تحويل الأموال الفلسطينية المحتجزة من عوائد الضرائب والرسوم الجمركية، ونشجعها على القيام بذلك من خلال الآلية الدولية المؤقتة. كما أننا ندعو إلى تنفيذ الاتفاق بشأن التنقل والعبور ونطالب بأن يظل معبرا رفح وكارني والمعابر الحدودية الأخرى مفتوحة بشكل دائم.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد على دعمنا للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، تقوم على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمفاوضات بين الجانبين.

وإذ أنتقل إلى التطور الذي حصل حديثا في لبنان، فإننا نشعر بالصدمة العميقة إذ علمنا صباح هذا اليوم باغتيال وزير الصناعة في لبنان، السيد بيار الجميل. وندين تلك الجريمة البشعة بوصفها محاولة لزعزعة استقرار الحالة في لبنان ووقف عملية المصالحة في ذلك البلد. ونناشد السلطات اللبنانية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في هذه الجريمة ولتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وهذا النمط لعمليات القتل والعنف ذات الدوافع السياسية في لبنان لا بد من وقفه. ونعرب عن أعمق تعازينا لحكومة لبنان وللشعب اللبناني على خسارتهما المفجعة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا الحكومة اللبنانية، التي تم انتخابها بشكل شرعي العام الماضي من خلال انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية، في مساعيها وفي الخطوات التي اتخذتها لاستعادة السيطرة والسلطة على كامل أرضها ولإعادة بسط الاستقرار والأمن داخل البلد. ويتعين على الجميع أن يحترموا سيادة لبنان وحرمة أراضيه واستقلاله السياسي. فلقد عانى لبنان وشعبه بالفعل ما فيه الكفاية، وينبغي عدم السماح بالمزيد من زعزعة الاستقرار. ويتعين أن يستمر الحوار الوطني، بغية التوصل إلى توافق في الآراء على العديد من المسائل الهامة، بما في ذلك نزع سلاح جميع المليشيات في البلد، التي تمثل، من خلال أعمالها الاستفزازية، تهديدا مستمرا لاستقرار وأمن لبنان وجيرانه. ويتعين أن تصبح الحكومة اللبنانية السلطة الوحيدة، مع احتكارها لاستخدام القوة داخل أرضها.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نؤكد على أهمية ضمان الامتثال الكامل لحظر الأسلحة المفروض من خلال القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأهمية إحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات بين لبنان وسورية، فضلا عن ترسيم حدودهما المشتركة، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا. ونحن على اقتناع بأن تسوية هذه المسائل من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أيضا ألا ننسى ضرورة الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين اللذين اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كذلك ندرك الحاجة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين، ونناشد السلطات المعنية إحراز تقدم في ذلك الصدد.

إننا ندرك إدراكا تاما أن الحالة في لبنان، وفي المنطقة بأسرها، حالة معقدة؛ وسيلزم بعض الوقت لإحراز تقدم بشأن مسائل بعينها. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق هذا كله إلا من خلال الوسائل السلمية والمفاوضات. وعلى النحو الذي ثبت بالفعل في العديد من المناسبات، لا يوجد حل عسكري لأي صراع أو نزاع. ولا يمكن إعادة تعمير البلد وتحقيق المزيد من تطوره إلا في بيئة سلمية. ومن شأن لبنان المستقر والمزدهر أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط بأسره. ولذلك السبب نناشد جميع البلدان في المنطقة أن تسهم إسهاما إيجابيا في عملية بناء السلام في لبنان.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود، باسم بلدي، أن أشارك جميع الذين أعربوا عن تعازيهم إزاء الوفاة المفجعة لبيار الجميل، وزير الصناعة في لبنان. وعبركم، سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن تعازينا لأسرة الجميل، وهي للأسف أسرة قدمت دمها من أجل لبنان. وهذا سبب آخر ليشعر بلدي بالقلق حيال

المصير المقبل للبنان وحرمة أراضيه. وبينما نعرب عن تعازينا، نود أن ندين بقوة هذا الاغتيال. ويحدونا الأمل في أن يقدم مرتكبوه إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، نود أن نشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وبشأن صراع استمر لفترة طويلة. ونعلم أن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يمثل أساس بدء تسوية الصراع الشامل في الشرق الأوسط – وفي الواقع، ليس في الشرق الأوسط وحده. فلصراعات أخرى في بلدان أخرى في آسيا وأفريقيا صلات غير مرئية بمصفوفة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده.

وفي هذه المرحلة الجديدة لعملية التدمير والقتل والكراهية، التي كما ذكرنا تعود إلى وقت طويل، نؤمن بأن علينا أن نبدأ من البداية: باتخاذ التدابير الأولية لمنع استمرار الصراع. وفي هذا الإطار، نجدد نداءنا إلى الأطراف وإلى المجتمع الدولي لكسر الحلقة المفرغة في القتل والتدمير.

أولا، إننا نؤمن بان العلميات العسكرية الإسرائيلية التي تعرض السكان المدنيين في قطاع غزة للخطر ينبغي أن تتوقف فورا. وبالمثل، ينبغي أيضا أن تتوقف فورا الهجمات التي تشنها الجماعات الفلسطينية بصورايخ القسام على الأرض الإسرائيلية.

ثانيا، نؤمن بأن علينا أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الرئيس عباس لتشكيل حكومة للوحدة الوطنية، بدون أن يشكل ذلك الدعم تدخلا في الشؤون الداخلية الفلسطينية. وعلى المجتمع الدولي أن يسهم في العملية وعليه أن يدعمها بشكل كامل. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل أن تتمكن المفاوضات الجارية، التي لم يتوصل بعد إلى اختتامها بنجاح، من الاستمرار بين قادة فتح وحماس وأن يتسنى تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، نؤمن بأنه ينبغي الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت. وبالمثل، ينبغي الإفراج عن المشرعين والوزراء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

رابعا، نعتقد أنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. ولا بد من تحويل إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل من خلال الآليات الدولية المناسبة. وبالمثل، نعتقد أنه ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا الاتفاق بشأن التنقل والعبور، وأن تفتح بشكل دائم المعابر إلى غزة ومنها.

وهنا، لا بد لنا من التوضيح أن جميع تلك التدابير ستصبح بلا فائدة ما لم تستأنف عملية حقيقية للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في عقد اجتماع بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس وبدء التفاوض. ولكن هذا الحوار لن يصبح قابلا للاستمرار إذا واصلت إسرائيل سياستها لفرض الوضع الراهن على أرض الواقع، مثل تشييد الجدار الفاصل والنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. ومن الواضح انه ينبغي وقف تلك السياسات بغية بدء الحوار.

وللأسف، فإن الأطراف أظهرت أنها، بمفردها، غير قادرة على أن تتخذ الخطوات اللازمة. ولذلك السبب فإن المطلوب هو المساعدة من المجتمع الدولي. ويجب أن يصبح الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن والمجموعة الرباعية في المستقبل دورا تفاعليا وفعالا بقدر الإمكان. ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا ودعمنا للمبادرة بعقد مؤتمر دولي، كما اقترحها رئيس دولة إسبانيا، بدعم من فرنسا وإيطاليا. ونعتقد أنه يجب علينا العودة إلى المسار الذي تم سلوكه في مؤتمر مدريد قبل ١٥ سنة.

وفيما يتصل بالوضع في لبنان، فبالإضافة إلى الإعراب عن قلقنا حيال الاغتيال المأساوي اليوم الذي من

الواضح أنه سيزيد التوتر ويعمق الأزمة السياسية – نؤكد إيماننا بأن جميع الأطراف في لبنان يجب أن تحل خلافاتها. مع احترامها للقواعد الديمقراطية للعملية، وألا تلجأ إلى التهديد بالقوة مهما كانت الظروف. فعلى جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة أن تتصرف بأقصى درجات الحذر، آخذة في الاعتبار ماضيها والحرب الأهلية التي اختبرتها.

وفيما يتصل بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نرحب بكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية واصلت الحفاظ على السلام والنظام جنوبي نهر الليطاني، ونعتبر التدابير المتخذة في الأسابيع الأخيرة بحثا عن مخازن أسلحة في تلك المنطقة أمرا إيجابيا. لكننا لا نستطيع إلا أن نعرب عن قلقنا العميق حيال التوغلات الإسرائيلية المستمرة للأجواء اللبنانية، فهي خروق لوقف الأعمال الحربية. كما نعرب عن قلقنا لعدم إيجاد حل لمسألة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين منذ أكثر من أربعة أشهر.

وبخصوص جوانب أخرى متبقية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نأمل أن يتقدم الأمين العام ببعض التوصيات المحددة في تقريره المقبل.

والظرف الصعب الذي يمر به الشرق الأوسط يوضح مرة أخرى أن مسار العنف لا يساعد إلا على زيادة معاناة شعوب المنطقة. ولهذا، فالبديل الوحيد الممكن هو السلام العادل والدائم الذي يشمل جميع المسارات: الفلسطينية واللبنانية والسورية. والأسس لهذا السلام هي القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن؛ ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة بيروت العربية للسلام.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): لم نكن ننوي أن نتطرق إلى الوضع في لبنان في بياننا اليوم، لأن المجلس سيعود إلى هذه المسألة قريبا، عندما نقيم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أن اغتيال وزير الصناعة اللبناني اليوم يتطلب منا ردّة فعل.

قبل كل شيء، نعيد تأكيد إدانة الإرهاب ونشجع جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف أداة لتحقيق أهداف سياسية. فالوضع في لبنان بالغ الهشاشة. وأيا كان المسؤول عن الاغتيال اليوم، فإنه يضيف إلى وضع بالغ التوتر. مثل هذا العمل ليس مجرد جريمة تجب إدانتها؛ بل هو عمل عديم المسؤولية لأنه يزيد عدم الاستقرار. إنه يؤكد أهمية مساعدة لجنة التحقيق المستقلة الدولية للحكومة اللبنانية في تحديد أولئك المسؤولين عن الاعتداءات، غير ذلك الاعتداء الذي أدى إلى الموت المأساوي لرئيس الوزراء السابق، الحريري.

وتواصل الدانمرك التزامها بدعم الحكومة المنتخبة شرعيا وديمقراطيا برئاسة رئيس الوزراء السنيورة، وبدعم جهوده لاستقرار الوضع في البلد. وإننا نشجع جميع الأطراف اللبنانية على الوصول إلى التوافق في الآراء واستئناف عملية الحوار الوطني.

والدانمرك تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

حين ناقشنا التطورات المستجدة في الشرق الأوسط في هذه القاعة بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومرة أخرى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت عن قلقنا العميق حيال العنف للتواصل الذي أدى إلى خسائر مدنية متزايدة ومأساوية. فأهمية وضع حد للعنف لا يضاهيها شيء. ويجب على جميع الأطراف أن تتوقف عن استخدام القوة لأغراض سياسية. وهذا يتطلب وقفا فوريا للاعتداءات على إسرائيل. فالهجمات المتواصلة بالصواريخ من الأراضي الفلسطينية على إسرائيل غير مقبولة وتجب إدانتها. ويجب على الحكومة الفلسطينية أن تتخذ الإجراء المناسب لضمان وقف هذه

الاعتداءات. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل أن توقف عملياها العسكرية التي تعرض السكان المدنيين الفلسطينيين للخطر. والدانمرك تشجع إسرائيل على ضمان تنفيذ التدابير القصيرة الأجل الرامية إلى تحسين أمن المدنيين الإسرائيليين وفقا للقانون الدولي، بدون أن تقوض حلا دائما للصراع.

وفي ذلك الصدد، إنه من بواعث القلق البالغ ازدياد عدد وفيات المدنيين الفلسطينيين، والدانمرك تدين الخسائر في أرواح المدنيين، الناجمة عن العملية العسكرية الإسرائيلية في بيت حانون. لقد علمنا أن إسرائيل اعترفت بأن ذلك كان خطأ مأساويا، وإننا نتطلع إلى نشر نتائج التحقيق الكامل في ذلك الحادث المفجع.

إن حق دولة ما في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب لا يبرر الاستخدام غير المتكافئ أو العشوائي للقوة أو للإجراءات. فالاستخدام غير المتكافئ للقوة مخالف للقانون الإنساني الدولي، ويميل إلى مخالفة جوهر الغرض السياسي الذي يفترض أن يخدمه، بإذكاء المزيد من الكراهية والصراع.

ويتمثل التحدي في دعم وتعزيز القوى الملتزمة بحل سياسي. ذلك هو الطريق الوحيد للخروج من دوامة العنف. وكخطوة أولى، يجب الإفراج فورا عن الجندي الإسرائيلي المختطف. وبالمثل، يجب الإطلاق الفوري لسراح الوزراء والمشرعين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل.

إلا أنه لكي نمهد الطريق، نحو تقدم دائم، يجب أن نحيي رؤية دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشا جنبا إلى جنب بسلام، ضمن حدود معترف بها. وتلك الرؤية مبدأ أساسي في خارطة الطريق. ومن المؤكد أن العنف يقودنا في اتجاه خاطئ ومثير للقلق.

ويبدو بشكل متزايد أن انهيار السلطة الفلسطينية وانتشار الفوضى في الأراضي الفلسطينية بات وشيكا. إنه انهيار اجتماعي واقتصادي وسياسي أوشك أن يصبح واقعا أليما. والاشتباكات بين الفصائل لا تؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية واليأس. إنها تسير باتجاه معاكس لمصالح الشعب الفلسطيني. ولذا، نحن ندعم جهود الرئيس عباس لبناء وحدة وطنية وتشكيل حكومة فلسطينية ذات مصداقية وبرنامج سياسي يعكس المبادئ التي أرستها المجموعة الرباعية.

ووجود حكومة فلسطينية فاعلة ضروري لحكم الأراضي الفلسطينية. كما أنها أساسية بالقدر نفسه كشريك ممكن للمجتمع الدولي في جهوده لتخفيف الوضع الإنساني الرهيب، وضخ الحياة في الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إطلاق عملية السلام. والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم حكومة كهذه.

ولإسرائيل دور أساسي تقوم به لتحسين آفاق الاقتصاد الفلسطيني. فعائدات الضرائب والرسوم الجمركية المحتجزة الآن ينبغي الإفراج عنها فورا. ويمكن توجيه هذه العائدات من خلال الآلية الدولية المؤقتة، التي أثبتت أهميتها في استهداف المعونة للشعب الفلسطيني مباشرة. وعلاوة على ذلك، يجب التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق التنقل والعبور.

وختاما، أود إعادة التأكيد على أن جميع الأطراف يجب أن تشارك في عملية السلام إذا أريد لها أن تنجح. والفاعلون الإقليميون يجب أن يقوموا بكل ما يستطيعون لدعم الجهود التي تؤدي إلى استئناف عملية السلام. والجيران، بمن فيهم سورية، يجب أن يقوموا بأدوار بناءة. والمجتمع الدولي بقيادة المجموعة الرباعية، يجب أن يكون راغبا في توفير أية حوافز لازمة لتحريك عملية الانتعاش، وقادرا على ذلك. ويحدوني الأمل في أن تعلن المجموعة الرباعية قريبا عن موعد عقد اجتماع لها.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن إدانتها لاغتيال وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل صباح اليوم. إن هذا الاغتيال عمل سافر من أعمال الإرهاب يبين مدى أهمية أن يدعم مجلس الأمن الديمقراطية والمساءلة في لبنان، و أن يؤيد من هذا المنطلق وبأسرع ما يمكن، إنشاء محكمة على النحو الذي طلبته الحكومة اللبنانية في أعقاب اغتيال رفيق الحريري. ولابد أن تقف جميع البلدان الأعضاء، خاصة تلك المجاورة للبنان، في وجه أعمال الترهيب من هذا القبيل وضد الجماعات التي تسعى إلى زعزعة استقرار لبنان وبث الفرقة في صفوفه، ولابد لها أن تدعم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وسوف نشترك مع زملائنا في إعداد نص يتناول هذه الحالة ويدعم حكومة لبنان بقوة.

وقد اجتمع مجلس الأمن منذ أسبوعين تقريبا (انظر S/PV.5565) ونظر في مشروع قرار غير متوازن وأحادي الجانب. وامتنع أربعة أعضاء عن التصويت، وصوتت الولايات المتحدة معارضة لمشروع القرار المذكور.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة ذات دوافع سياسية، واتخذت قرارا جديدا آخر غير متوازن ومتحيزا (قرار الجمعية العامة دإط -١٠/١٦) يتجاهل حقائق الموقف على أرض الواقع ولا يفعل شيئا لإحراز تقدم صوب مزيد من السلام والاستقرار في المنطقة.

واجتمع مجلس حقوق الإنسان يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، ليواصل تركيزه المطلق على إسرائيل بدلا من التصدي لقضايا حقوق الإنسان الملحة في سائر المناطق، بما فيها أوزبكستان وبورما وبيلاروس وزمبابوي والسودان وكوبا وكوريا الشمالية.

ومن المؤسف أن شيئا من هذا النشاط المحموم لم يسهم إسهاما بنّاء في إنعاش خريطة الطريق أو إحراز تقدم صوب الحل المتمثل في قيام دولتين. والاجتماعات التي تعقد في تعجّل وما تتخذه من قرارات مثيرة للجدل ليست بديلا عن اتخاذ الطرفين قرارا بالقيام بالعمل الشاق اللازم للسير قدما في اتجاه السلام. ونحث الدول الأعضاء على رفض المسرحيات الدبلوماسية التي لا تخدم مصالح السلام أو تعطي دفعة لآمال الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في مستقبل أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

لقد فشلت حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس منذ توليها مقاليد الحكم في كانون الثاني/يناير في القيام بواجبها تجاه الشعب الفلسطيني بأن تقوده على نحو متسم بالمسؤولية وتتخذ الخطوات الضرورية لإيجاد مستقبل أفضل لمن تمثلهم. وتقع على عاتق حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس مسؤولية منع وقوع الإرهاب ووقف الهجمات التي تشن من داخل غزة وتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب. ذلك أن إحراز تقدم نحو السلام يتطلب حكومة فلسطينية تنبذ الإرهاب والعنف وتقبل المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية: نبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة.

ولا يكمن الحل في ارتكاب المزيد من الإرهاب، سواء كان موجها إلى إسرائيل أو إلى الولايات المتحدة. كما أنه لن يمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته. بل العكس، هو الصحيح، في وقاع الأمر. ومرة أخرى، ندعو إلى إطلاق سراح العريف جيلاد شليت فورا وبدون شروط.

ولا تزال خريطة الطريق وما تتضمنه من مبادئ هي الأساس الدولي الوحيد المتفق عليه الذي يمكن التحرك منه صوب تحقيق الهدف المتمثل في دولتين. ولا تزال الولايات

المتحدة ملتزمة بالجهود الدبلوماسية لإشراك الزعماء المعتدلين ومساعدة الفلسطينيين على تعزيز قطاعهم الأمني وإصلاحه ودعم القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى الاجتماع من أجل حل الخلافات بينهم.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع مساعد وزير الخارجية دافيد ولش مع نظرائه ممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة في المجموعة الرباعية ليدعموا تنفيذ خريطة الطريق. وسنواصل العمل عن كثب مع شركائنا في المجموعة الرباعية وأصدقائنا في المنطقة لتهيئة أجواء تيسّر إحراز تقدم نحو تحقيق رؤية الرئيس بوش المتمثلة في قيام دولتين.

ورحبت المجموعة الرباعية بالجهود التي يبذلها الرئيس عباس رئيس السلطة الفلسطينية لتشكيل حكومة ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية، وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتجديد تواصلها مع سلطة فلسطينية ملتزمة بالسلام ومد يد المساعدة لها.

أما في لبنان، فقد أشعل حزب الله في ١٢ تموز/يوليه صراعا سبب قدرا هائلا من المعاناة والتدمير في كل من لبنان وإسرائيل. ويبرز ذلك مخاطر الإذعان للوضع القائم في لبنان الذي يسمح باستمرار تسلح المليشيات دون قيد عليها. وندعو مرة ثانية إلى إطلاق سراح الجنديين من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية إلداد رغيف وإيهود غولدفاسر، اللذين اختُطفا في ١٢ تموز/يوليه.

وتعرب الولايات المتحدة عن تأييدها للجهود التي تبذلها حكومة لبنان المنتخبة ديمقراطيا وهي تبسط سيادتها على جميع أراضيها. وما فتئت الولايات المتحدة تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة الأحكام المتعلقة بتفكيك المليشيات ونزع سلاحها.

ومن دواعي انزعاجنا وجود بعض الدلائل على أن سوريا تعمل بالاشتراك مع حزب الله وحلفائها اللبنانيين الآخرين على زعزعة استقرار الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في لبنان.

ونعرب عن سرورنا للتقدم الكبير الذي تحرزه حكومة لبنان في نشر القوات المسلحة اللبنانية بجنوب البلاد للمرة الأولى منذ ٤٠ عاما تقريبا، ولانتشار القوات المسلحة اللبنانية التاريخي على طول الجزء الشرقي من الخط الأزرق وعلى امتداد خط الحدود بين لبنان وسوريا.

ومن شأن إعادة تسلح حزب الله أن تبطل أثر الجهود المبذولة لاستعادة السلام والمحافظة عليه، ولذا فمن الأمور الحيوية أن تنفذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، خاصة إقامة منطقة خالية من جميع الأفراد المسلحين والموجودات والأسلحة بين نهر الليطاني والخط الأزرق باستثناء ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفرض حظر على بيع أو شحن الأسلحة فيما عدا المأذون بها من الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة.

وقد اتضح الدعم السياسي والمادي السوري لاستمرار وجود حزب الله كمليشيا خلال الأعمال القتالية في لبنان في الصيف الماضي، وذلك بالرغم من الدعوة في قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى نزع سلاح جميع المليشيات في لبنان. ويساورنا القلق إزاء عدم تقيد سوريا بالحظر الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على شحنات الأسلحة غير المأذون بها إلى لبنان.

إن التحديات الماثلة أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وبلدان الشرق الأوسط تتطلب الأخذ بنهج جدي وواقعي، وليس بالتظاهرات السياسية. وشعوب المنطقة لا تستحق أقل من ذلك. ولا تزال الولايات المتحدة على

التزامها بالعمل مع من بإمكانهم الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات والذين يملكون من الشجاعة ما يكفي لرفض الجمود والجدل العقيم.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): انزعجنا كثيرا لاغتيال بيير الجميل اليوم وندين ذلك بأقوى العبارات. ونهيب بجميع الأطراف أن تبدي ضبط النفس وتحجم عن القيام بأعمال من شأنها أن تسبب تدهور الحالة المتفجرة بالفعل في لبنان والمزيد من زعزعة استقرار هذا البلد.

وأود أن أعرب عن شكرنا لوكيل الأمين العام غمباري على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة اليوم.

وتعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد شهدنا خلال الأسابيع الماضية تدهورا مثيرا للفزع في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. ونظر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في الأحداث المأساوية التي وقعت في بيت حانون، ولن أعيد هنا كل ما قيل في هذا الشأن. بيد أن الواضح من أحداث الأسابيع القليلة الماضية أنه لا يوجد حل عسكري للمشكلة التي نحن بصددها.

وإذ تدين اليونان بلا تحفظ جميع أعمال العنف والإرهاب، فهي تعترف، في هذا الصدد، بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس وواجبها بل التزامها بحماية مواطنيها وضمان سلامتهم، وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ورغم ذلك، من الواضح أن العنف لا يؤدي إلا إلى العنف.

ونتفق مع الرأي الذي أبداه الكثيرون بأن وجود عملية سياسية ذات مصداقية يجب أن يشكل الركيزة لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة. وإطار هذه العملية مبين في خريطة الطريق. ورغم وجود كثير من التساؤلات مؤخرا بشأن ضرورة أو عدم ضرورة إعادة النظر في خريطة الطريق تلك وتحديثها، يبدو لنا أن المطلوب ليس إعادة اختراع العجلة، بل دراسة الطرق التي تجعلها تدور بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور النشط الذي تقوم به المجموعة الرباعية وبإسهامها، الذي يمكن تعزيزه كثيرا بمساهمة من الطرفين ذاتهما ومن بلدان المنطقة.

ونرحب بالاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية مؤخرا على مستوى المبعوثين في القاهرة، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ونتطلع إلى عقد اجتماع قريب للمجموعة على مستوى الممثلين الرئيسيين، ينبغي أن يتضمن في رأينا اجتماعا مع شركاء إقليميين.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونلاحظ مع الرضا أن العديد الإجمالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، بما فيها مكون القوة البحرية، يفوق الآن ٥٠٠ ٩ جندي. ونرحب على نحو خاص بأن القوة الإندونيسية قد انضمت الآن إلى البلدان العشرين الأخرى المساهمة بقوات في اليونيفيل.

إننا نتابع عن كثب الأحداث الجارية في المجال السياسي وفيما يتعلق بالحوار الوطني في لبنان. ونلاحظ مع القلق أن جو التوافق الذي كان سائدا قبل نشوب الأعمال العدائية في صيف هذا العام يواجه تحديات الآن.

ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تضع مصلحة الشعب اللبناني فوق كل اعتبار وأن تتجنب الخطاب العدائي. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل دعم جهود الحكومة اللبنانية، سواء في الإنعاش الاقتصادي للبلد الذي مزقته الحرب، أو في تعزيز سلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونعيد تأكيد دعمنا لجهوده المستمرة.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشعر بالامتنان للسيد غمباري على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في الشرق الأوسط. ونتفق عموما مع تقييمه للتطورات على صعيد العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية والحالة بين سورية ولبنان.

لقد قيل الكثير في الأمم المتحدة خلال الأسابيع الماضية حول الحالة في الشرق الأوسط. والوضع في المنطقة في حالة تحول مستمر، ولكن، للأسف، ليس في الاتجاه الصحيح. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتعين علينا اتخاذ خطوات جماعية لمعالجة الوضع.

وتلتزم روسيا التزاما راسخا بمبدأ الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب وفقا لخارطة الطريق. وفي رأينا، أن ذلك يعني قيام فلسطين التي تملك مقومات البقاء وذات السيادة والوحدة الإقليمية، والتي تعيش بسلام وأمن إلى جانب جارتها إسرائيل. ولا يمكن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف إلا من خلال وقف العنف وامتثال الأطراف لجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة.

وما زال من الحيوي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق واقتراحات المجموعة الرباعية المؤلفة من وسطاء دوليين رئيسيين. وقد عقدت المجموعة الرباعية مؤخرا اجتماعا في القاهرة، نوقشت فيه مختلف البدائل لإعادة تنشيط الجهود الجماعية للمجموعة من أجل التغلب على الجمود في المسار الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد شجعت روسيا باستمرار على إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع المسارات.

وكانت هذه المهمة الأساسية محورا للزيارة الأخيرة إلى المنطقة قام بها نائب وزير الخارجية سولطانوف. ومن المهم أن تعيد القيادات الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية والأردنية تأكيد الأهمية القصوى لخارطة الطريق كأحد أسس التسوية في الشرق الأوسط. ونعتبر من الضروري أيضا عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن وبمشاركة وزراء الخارجية في الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية. ومن المفضل إلى حد كبير أن يشارك في ذلك الاجتماع ممثلون لإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وفي ضوء الأنشطة العسكرية الجارية في قطاع غزة، نود أن نؤكد مرة أخرى على قلقنا العميق إزاء هذه الأعمال. ونحن نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن هذا الحق لا بد أن يمارس بأقصى درجات ضبط النفس وبالشكل المتناسب مع التهديدات القائمة. ونطالب السلطات الإسرائيلية بأن تتوقف عن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو ما يسمى بالاغتيالات المستهدفة. وفي الوقت نفسه، نناشد السلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات حاسمة لوقف العنف والهجمات الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة على الأراضي الإسرائيلية.

ونتطلع إلى الإفراج العاجل وغير المشروط عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط. ونؤيد جهود الوساطة في هذا المجال، بما فيها تلك الجهود الرامية إلى الإفراج عن الوزراء والمشرعين الفلسطينيين وعن عدد آخر من المحتجزين الفلسطينيين.

وتؤيد روسيا استنتاجات وتوصيات الأمين العام، المتضمنة في تقريره (A/ES-10/361) بشأن سجل الأضرار اللاحقة بالممتلكات الفلسطينية بسبب بناء الجدار الفاصل. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في

تلك المسألة بطريقة واقعية وغير مسيسة، وأن توافق على توصيات الأمين العام.

وهناك مهمة عاجلة، ألا وهي الالتزام الكامل من جانب كل الأطراف باتفاق التنقل والعبور. ومن الحيوي حل المسائل المتعلقة بإيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة واستئناف العمل في معبري رفح وكارني.

ونحن نؤيد بدون شروط قائد السلطة الفلسطينية محمود عباس وندعو جميع سكان الأراضي الفلسطينية إلى التضامن مع جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة وحدة وطنية في غزة والضفة الغربية، بحيث تعمل وفقا للمتطلبات المعروفة جيدا التي صاغتها المجموعة الرباعية.

ولا يمكن أن نضمن الطابع الشامل لعملية السلام في الشرق الأوسط بدون إحراز تقدم على المسار الإسرائيلي – السوري. ونعتقد أن دعما من دمشق وبيروت لفكرة الانتقال المؤقت لمزارع شبعا إلى سيطرة الأمم المتحدة من الممكن أن يفتح الطريق أمام استئناف الاتصالات الدبلوماسية بين إسرائيل وسورية ولبنان من أجل التوصل إلى اتفاقات مقبولة من كل الأطراف. وبطبيعة الحال، فإن موقفا إيجابيا من الجانب الإسرائيلي ضروري من أجل حدوث ذلك.

ونحن نتابع عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونؤيد على الدوام الاحترام الصارم والدقيق لوحدة أراضي لبنان وسيادته من جانب جميع الأطراف. وفي ذلك الصدد، نشدد على عدم جواز الانتهاكات المستمرة لمجاله الجوي من جانب سلاح الجو الإسرائيلي. إن مثل هذه الأعمال تولد المزيد من التوتر وتهدد أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ولقد صدمنا نبأ مصرع وزير الصناعة اللبناني وعضو البرلمان بيار الجميل. وندين بشدة هذه الجريمة ونعرب عن خالص تعازينا لعائلة السيد الجميل. وننادي بالكشف عن منظمي ومنفذي تلك الجريمة والأعمال الإرهابية الأخرى في لبنان وإنزال العقاب المناسب بهم. ومن الواضح أن الأعمال المستمرة من جانب قوى تسعى إلى تقويض الحالة السياسية المتوترة أصلا في لبنان لا يمكن قبولها أو السماح لها بالاستمرار. ونأمل أن يظهر اللبنانيون، في ظل هذه الظروف العسيرة، التصميم وعدم الرضوخ للاستفزاز أو الانجرار إلى المواجهة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

أشكر السيد غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية القيمة للمجلس اليوم.

أولا، نود أن نعرب عن إدانتنا الشديدة لاغتيال الوزير اللبناني بيار الجميل ونعيد تأكيد دعمنا لعملية تأكيد السيادة والديمقراطية في لبنان. وكما قلت في جلستنا المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن هذا البند، فإن التطورات الخطيرة خلال هذا الشهر تشدد على الحاجة للعودة إلى الحل السلمي الوارد في خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). هذا هو المسار المطلوب إذا ما أردنا بلوغ هدف الدولتين الديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولهذه الغاية، يجب أن نشجع الوئام الداخلي في النظام السياسي الفلسطيني. فمشاكل الحكم في فلسطين تجعل من الصعب اتخاذ إجراءات لمنع شن هجمات من غزة ضد أهداف إسرائيلية. ونعتبر هذه الهجمات أمرا غير مقبول.

وللأسف، فهذه الحالة ليست مؤاتية لا لنجاح جهود الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي اختُطف في

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ولا لإنهاء تهريب الأسلحة إلى غزة.

وفضلاً عن ذلك، يشكل الرد غير المتناسب، الذي يسفر عن سقوط ضحايا مدنيين فلسطينيين والذي تدينه بيرو، انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي ويضع عقبات أمام البحث عن سبل للتشجيع على الحوار. وفي ذلك الصدد، تحث بيرو جميع الأطراف مجدداً على كسر حلقة العنف والدمار والموت التي سببت الكثير من المعاناة للشعبين. كما نحث الطرفين على احترام قواعد القانون الإنساني الدولي والعودة إلى طريق الحوار من أجل استئناف عملية السلام وفقاً للمعايير التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي عملية السلام بطريقة بناءة، بهدف تخفيف حدة التوتر واستعادة الاستقرار وتسهيل تنفيذ خارطة الطريق للوصول إلى حل نهائي وعادل ومستدام في المنطقة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية الجبل الأسود وصربيا وليختنشتاين وأوكرانيا.

اسمحوا لي، في البداية، أن أعبر عن خالص التعازي لأسرة السيد بيير الجميل وزير الصناعة اللبناني الذي اغتيل اليوم. ورئاسة الاتحاد الأوروبي تدين هذا الاغتيال الوحشي بأشد العبارات. ويأتي الهجوم في وقت يشوب فيه التوتر الحالة السياسية في لبنان على نحو خطير. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على الكف عن أي نشاط من شأنه تعريض الاستقرار السياسي في لبنان للمزيد من المخاطر.

ويؤكد الاتحاد مجدداً دعمه الكامل للحكومة اللبنانية المنتخبة بصورة شرعية وديمقراطية.

إن استمرار العنف في الشرق الأوسط يدعو إلى القلق العميق. وقد شجبنا بشدة العمل العسكري الإسرائيلي في غزة الذي يسفر عن عدد متزايد من الضحايا المدنيين. كما شجبنا بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ولن يؤدي تدهور الحالة إلا إلى تفاقم الظروف الخطيرة بالفعل في المنطقة، حيث توجد حاجة ملحة إلى العودة إلى عملية سلام شاملة ذات منظور سياسي واضح.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً اعتزامه دعم الجهود الإسرائيلية والفلسطينية لدفع عملية السلام. ونشدد على اعتزامنا الإسهام بصورة نشطة في العمل في إطار المجموعة الرباعية لإعادة عملية سلام الشرق الأوسط إلى مسارها على وجه السرعة من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية شاملة على أساس خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامات شرم الشيخ في ٢٠٠٥.

ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءه من أجل الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المُختطف ويشيد بالجهود المبذولة في المنطقة تحقيقاً لتلك الغاية، بما في ذلك من جانب الشركاء. كما نكرر نداءنا من أجل الإفراج الفوري عن الوزراء والمشرعين الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

والاتحاد الأوروبي يحث الفلسطينيين على العمل لتحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة تتبنى برنامجاً يجسد مبادئ المجموعة الرباعية ويسمح بالتفاعل المبكر. وستكون حكومة الوحدة الوطنية هذه شريكاً أيضاً للمجتمع الدولي في جهود إعادة إطلاق عملية السلام. ونؤكد أهمية الحفاظ على قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية وتعزيزها ونبدي استعدادنا لتقديم دعم معزز لحكومة فلسطينية يمكن أن يتفاعل معها الاتحاد الأوروبي.

ولا يـزال الاتحـاد الأوروبي يـشعر بقلـق عميـق إزاء الحالـة الإنـسانية المتـدهورة في غـزة والـضفة الغربيـة ويجـدد التزامـه بمـساعدة الـشعب الفلـسطيني. ونكـرر دعوتنـا إلى إسـرائيل الاسـتئناف الفـوري لتحويـل عوائـد الـضرائب والجمارك الفلسطينية المحتجزة. ونحث المانحين وغيرهم على الاستفادة من الآلية الدولية المؤقتة بصورة كاملة.

والاتحـاد الأوروبي يؤكـد أهميـة تنفيـذ اتفـاق التنقـل والعبـور المـبرم في تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠٠٥. ونـدعو إسرائيل أيضاً إلى احترام الاتفاقات السابقة والوفاء بالتزاماتها بموجبها. ونصر على الأهمية الخاصة لعمل معابر غزة بصورة منتظمـة، وبـالأخص معـبر رفـح ونـدعو إسـرائيل إلى بـذل قصارى جهدها لضمان فتح المعابر وإبقائها مفتوحة.

أما فيما يتعلق بلبنـان، يشجع الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف اللبنانية على التوصل إلى توافق في الآراء واستئناف عمليـة الحـوار الـوطني. ولا نـزال ملتـزمين بـدعم الحكومـة اللبنانية المنتخبة بصورة شرعية وديمقراطيـة وجهودهـا لتحقيـق استقرار الحالـة في الـبلاد والحفـاظ علـى وحـدتها. وفي ذلـك الـصدد، يـدعم الاتحـاد الأوروبي عمليـة إعـادة البنـاء بـصورة كاملـة مـن منظـور مـؤتمر بـاريس الـذي سيعقد في كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويكـرر الاتحاد الأوروبي نـداءه مـن أجـل الإفراج الفوري عن الجنديين الإسـرائيليين المختطفين. ونجدد تصميمنا على دعـم التنفيـذ الكامـل للقـرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونـدعو جميـع الأطـراف في المنطقـة إلى الامتثـال للقـرار، وبالأخص حظر الأسلحة.

ويجب على الجميع احترام سيادة لبنان على أرضه وبحره ومجاله الجوي. ويحث الاتحـاد الأوروبي إسـرائيل علـى وقـف انتـهاكات المجـال الجـوي اللبنـاني مـن قبـل سـلاح الجـو الإسرائيلي. ونرحب بنشر قوات من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنـان ومـن القـوات المسلحة اللبنانيـة، وهـي عمليـة تـسير بصورة طيبة.

ونـدعو بلـدان المنطقـة إلى الكـف عـن أي تـدخل في شـؤون لبنـان الداخليـة، بمـا يتماشـى مـع قـرارات مجلـس الأمن وإلى تقديم الدعم القوي لحكومة لبنان في جهود إعادة البناء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثـل كوبا.

السيد مالميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نـود أن نشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غمبري على المعلومات التي قدمها لنـا. وكمـا قـال هـو نفسه، فإن الحالة في الشرق الأوسـط، وبـالأخص في الأراضـي الفلـسطينية المحتلـة، لم تتحسن منـذ أن عقـد المجلس جلسة مماثلة لهذه الجلسة في ١٩ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٦، بـل علـى العكـس تمامـاً. واغتيال وزير الصناعة اللبناني دليل جديد على تلك الحقيقة. ونحن ندين ذلك العمـل ونعـرب عـن خـالص تعازينـا لحكومـة وشعب لبنان ولأسرة الوزير.

وكما أوضحت حركة عدم الانحياز في بيانات أخيرة لهـا، إن تـدهور الحالـة المستمر في الأراضـي الفلـسطينية المحتلة مـسألة تـدعو إلى القلـق، لا سـيما نتيجـة الاسـتخدام غـير المتناسـب والعـشوائي والمفـرط للقـوة مـن جانـب إسـرائيل، والـذي أسـفر عـن خـسارة فادحـة في الأرواح وإصـابات بـين المدنيين الفلسطينيين.

ورغم استمرار التدهور في الحالة، بما في ذلـك المذبحـة الرهيبـــة الـــتي وقعـــت في بيـــت حـــانون في ٨ تـــشرين الثاني/نوفمبر، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ومـا زال عـاجزا عـن الوفـاء بمـسؤولياته عـن صـون الـسلم والأمـن الـدوليين. وكمـا نعـرف، استخدمت الولايـات المتحـدة حـق النقض للمرة الحادية والثلاثين فيما يتصل بنص يتعلق بقـضية

الشرق الأوسط. وكان مشروع القرار المذكور وثيقة متوازنة قدمها وفد قطر إلى المجلس بالنيابة عن المجموعة العربية. وأخفق مشروع القرار بسبب ذلك النقض، رغم أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن صوتوا بالموافقة عليه، بما في ذلك جميع بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس حالياً. وتقاعس المجلس لا يؤثر بصورة خطيرة على مصداقيته المتضائلة فحسب، ولكنه يقوي كذلك الشعور بالإفلات من العقاب لدى حكومة إسرائيل التي تشعر بأنها محمية تماماً بفضل حق النقض الأمريكي غير المبرر.

وفي مواجهة شلل مجلس الأمن الناتج عن إساءة استخدام حق النقض، لم يكن هناك بديل عن الذهاب إلى الجمعية العامة، وهي منتدى نشارك فيه جميعنا على قدم المساواة، وحيث لا مكان فيه لحق النقض البائد غير الديمقراطي.

وقد اعتمدت الجمعية، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، بأغلبية ساحقة قرارا يحدد تدابير معينة. وتدعو كوبا إلى تنفيذ هذا القرار من جميع جوانبه تنفيذا فوريا وكاملا، بما في ذلك قيام الأمين العام بإرسال بعثة لتقصي الحقائق بشأن الهجوم على بيت حانون، بغية إبلاغ الجمعية العامة بالنتائج خلال ٣٠ يوما.

ولا يمكن أن يظل مجلس الأمن غير مبال في مواجهة انتهاكات إسرائيل الصارخة لقراراته. وليس مقبولا أن يستمر هذا الجهاز في التخلي عن مسؤوليته المستمرة تجاه قضية فلسطين، ما دامت هذه القضية لم تحل من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي.

ويجب أن يعتمد مجلس الأمن فورا التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها والتوقف عن ممارساتها، غير المشروعة وغير القانونية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناء الجدار العازل غير القانوني، الذي يهدف إلى مصادرة وضم الأراضي والممتلكات الفلسطينية وتغيير الطابع السكاني والجغرافي للأراضي الفلسطينية.

وتؤكد كوبا مجددا التزامها بحل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونكرر مجددا أيضا مطالبتنا بأن تمتثل إسرائيل لأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وأن تنسحب من الجولان السوري المحتل بالكامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، امتثالا لأحكام القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وترحب كوبا بامتثال حكومة لبنان بجدية لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نشر الجيش اللبناني في المنطقة الجنوبية من البلد، كما ترحب بمستوى التعاون الممتاز مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفل).

ويجب احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه احتراما كاملا. ويجب أن تمتثل حكومة إسرائيل لالتزاماتها وأن توقف فورا جميع أعمالها الاستفزازية الموجهة ضد لبنان، بما فيها الانتهاكات المستمرة لأجواء ذلك البلد.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ذلك الاحتلال غير القانوني الذي طال أمده، وإلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت في عام ٢٠٠٢، وعلى النداء الأخير الذي وجهه مؤتمر القمة العربي، المعقود في الخرطوم في آذار/مارس، لإنعاش مبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي أعطيه الكلمة.

السيد صادقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن حزننا العميق وتعازينا لشعب وحكومة لبنان فيما يتعلق بالعمل الإجرامي والإرهابي الذي وقع اليوم في لبنان. لقد أُصبنا بصدمة لدى سماعنا نبأ اغتيال السيد بيير الجميّل، وندين هذا العمل الإرهابي الشائن بقوة. وكون أن هذا العمل الإجرامي وقع في اليوم الذي يناقش مجلس الأمن مرة أخرى الجرائم والفظائع الإسرائيلية في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط الأوسع يثير تساؤلات وشواغل جادة.

وتتيح جلسة مجلس الأمن هذه فرصة لاستعراض الظروف الصعبة ووطأة الحالة الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة ككل، في ضوء التطورات في الشهور القليلة الماضية، وهي تطورات أدّت إلى إزهاق أرواح إنسانية بريئة بقسوة وإلحاق أضرار كبيرة في البنى التحتية في الأراضي الفلسطينية واللبنانية، في انتهاك صارخ للشرعية الدولية.

وقد أسفرت جولات العدوان الأخيرة عن عرض مزيد من الصور التي تبيّن الديناميات المتأصلة في الاحتلال، المدعوم بالعقاب الجماعي والاستخدام العشوائي للقوة العسكرية، وازدراء كامل للقانون الإنساني الدولي. وفي ضوء طبيعة الاحتلال، فإن الاستفزازات الإسرائيلية لا تبدي أي هوادة، لأن المحتلين مكتوب عليهم أن يخططوا باستمرار لمزيد من العدوان.

ونتيجة لذلك، في الوقت الذي تقع بيوت الفلسطينيين وبناهم التحتية كليا تحت رحمة سلاح الجو وسلاح المدفعية الإسرائيليَّيْن، يواصل النظام الإسرائيلي انتهاك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك من خلال الانتهاكات اليومية للأجواء اللبنانية والتحرش بقوات اليونفل، وذلك كما يبلغنا جميعا بصورة متكررة الناطق باسم الأمم المتحدة والناطق باسم قوات اليونفل.

وما شهدناه في الفترة الوجيزة منذ الصيف الماضي دلالة على ما تعرضت له أجيال من الفلسطينيين وغيرهم في المنطقة خلال العقود الماضية. ويرغب البعض في أن يجعل المسألة تبدو وكأنها روتينية وسمة من سمات المنطقة لا مفر منها. إنها تمثل استمرارا لسياسة إسرائيل الراسخة المتمثلة في استخدام القوة العسكرية لفرض حل للمقاومة المشروعة التي يشنها أي شعب يقع تحت الاحتلال.

وإذا اعتبرنا التاريخ مرشدا، سنرى أنه ما من دولة محتلة على الإطلاق تمكنت من إرغام شعب محتل على الاستسلام، والنهج الذي ينتهجه النظام الإسرائيلي الآن جُرِّب مرارا وتكرارا في ظروف مشابهة وثبت عقمه دائما.

وتدل جميع الدلائل على أن المقاومة لاحتلال فلسطين لم تزد في العقود الماضية إلا عنفوانا وقوة، وأن نتائج إجراءات المحتلين ومن يدعمهم هي المزيد من التوتر والاضطراب في المنطقة، مع ما يصاحبهما من أثر متزايد في جميع أنحاء العالم.

ومأساة فلسطين تقع في صميم الصراع في الشرق الأوسط. إنها المصدر الرئيسي للسخط واليأس اللذان يشعر بهما العالم الإسلامي بأسره. والأعمال الإجرامية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وغيرهم من شعوب المنطقة وتأثير هذه الأعمال على العالم الإسلامي تمثل أخطر تحد للأمن العالمي. ومن الواضح أن استعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وعاصمتها القدس مسائل لا مفر منها لتحقيق سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط وخارجه.

ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال العدوان أو إرهاب الدولة أو التخويف أو الاحتلال. ونحن مقتنعون بأن السلام الدائم في فلسطين والشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بالعدل وإنهاء التمييز وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وتوفير آلية ديمقراطية تتيح لجميع سكان فلسطين، وللفلسطينيين الذين أُخرجوا من وطنهم، إمكانية تقرير مستقبلهم على نحو ديمقراطي وسلمي.

ونظرا للتهديد الهائل الذي يمثله الاحتلال الإسرائيلي للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ينبغي أن يعامل بوصفه أهم بند في جدول أعمال مجلس الأمن. ونظرا لأن هذه المسألة ظلت قيد نظر المجلس على مدى عدة عقود، فإن فشله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي حرم الشعب الفلسطيني من الأمل، ولم يترك له من خيار سوى الاستمرار في المقاومة.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي ألاّ يساور أحد الشك في أن من يعيقون إقامة العدالة على إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي ترتكبها من خلال تكرار إساءة استخدام حق النقض مرارا وتكرارا، يتحملون مسؤولية سفك الدماء الذي نشهده مرارا وتكرارا. كما أنهم مسؤولون عن تقويض سلطة مجلس الأمن ومصداقيته نتيجة لأعمالهم.

وينبغي ألاّ يسمح المجتمع الدولي تكرار الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية الدورية ضد سكان مدنيين منهكين لا حول لهم ولا قوة، لأن تأثير هذه الأعمال على المنطقة وخارجها يزداد حدة. وحتى الآن، فسّر النظام الإسرائيلي السكوت وعدم اتخاذ أي إجراء على أنه موافقة، بل حتى تشجيع على القيام بمزيد من الأنشطة الإجرامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين ويندد بقوة ازدراء إسرائيل للقانون الدولي وازدرائها لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، ينبغي وضع حد لإفلات النظام الإسرائيلي من العقاب على أعماله الإجرامية.

وينبغي أن يفهم النظام الإسرائيلي أنه لا يستطيع الاستمرار في انتهاك العناصر الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية وأن يحتل أراض فلسطينية ويفلت من العقاب. ويجب التحقيق في ممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجب أن يُحمّل مسؤولية جنائية عن الدمار الذي نتج عن عدوانه. ونأمل أن تؤدى الجهود التي تبذل حاليا في الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في العدوان الأخير على غزة والعواقب المترتبة عليه في القانون الإنساني الدولي وبمقتضاه.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أسجل رفض وفدي للادعاءات عديمة الأساس التي وُجهت إلى بلدي مرة أخرى في جلسة اليوم. وفي الحقيقة، ما من أحد هنا وما من عضو آخر في المجتمع الدولي بحاجة للتذكرة بمدى مجافاة تلك الادعاءات للمنطق. وما من أحد منا بحاجة للتذكرة بأن جميع المحاولات لن تنجح في إخفاء فظائع النظام الإسرائيلي وجرائمه في فلسطين وفي المنطقة كلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.